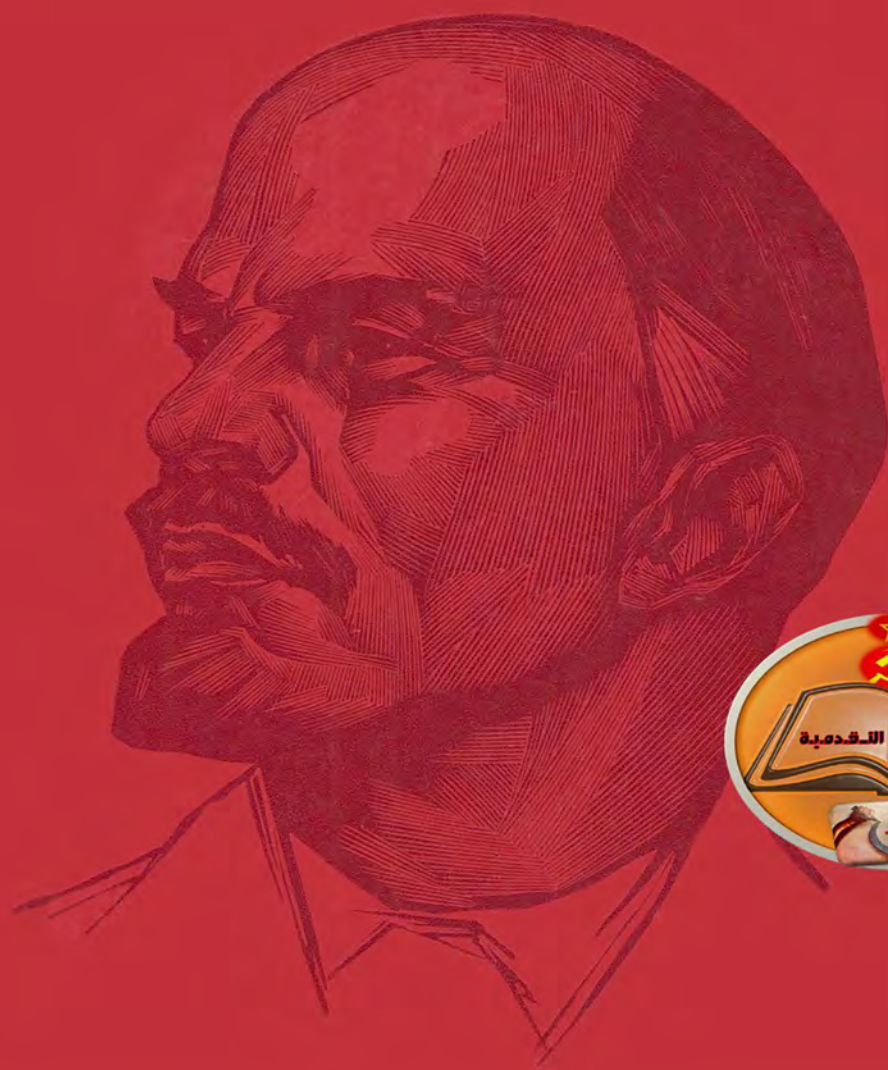


لينين

عن الضرورية العينية



يا عمال العالم ، اتحدوا !

لينين

عن الضرورية العينية
(دور السياسة الجديدة وشروطها)^١



دار التقدم

موسكو

ترجمة الياس شاهين

من دار النشر

تمت ترجمة مقال لينين «عن الضريبة العينية»
نقلا عن المجلد ٤٣ من الطبعة الروسية الخامسة
لمؤلفات لينين التي اعدھا معهد الماركسية
اللينينية لدى اللجنة المركزية للحزب
الشيوعي السوفييتي .

© الترجمة الى اللغة العربية - دار التقدم ، ١٩٧٣

طبع في الاتحاد السوفييتي

ان مسألة الضريبة العينية تسترعي في الوقت الحاضر بالغ الانتباه وتستثير كثرة من المناقشات والمجادلات . وهذا مفهوم ، لأنها بالفعل ، في الظروف الراهنة ، واحدة من المسائل الرئيسية في حقل السياسة .

ان النقاش يرتدي طابعا يشوبه شيء من البلبلة . فنحن ، لاسباب مفهومة جيداً جداً ، نقترف جميعنا هذه الخطيئة . وبالأحرى تزداد فائدة المحاولة الرامية الى تناول هذه المسألة ، لا من حيث ان لها قيمة «مسألة من مسائل الساعة» ، بل من حيث المبادئ العامة . وبتعبير آخر : لنلق نظرة الى الخلفية العامة الاساسية للوحة التي نرسم فيها الآن صورة التدابير العملية الدقيقة لسياستنا الراهنة .

ولاجراء هذه المحاولة ، اجيز لنفسي ان انقل مقطعاً طويلاً من كراسي : «المهمة الرئيسية في ايامنا . - حول الصببانية «اليسارية» والنزعة البرجوازية الصغيرة» . فان هذا الكراس ، الذي اصدره سوفيت نواب بتروغراد عام ١٩١٨ ، يحتوي ، اولاً ، مقالاً صحفياً بتاريخ ١١ آذار (مارس) ١٩١٨ حول صلح بريست (٢) : وثانياً ، مناظرة مع فريق الشيوعيين اليساريين (٣) القائم آنذاك مؤرخة في ٥ ايار (مايو) ١٩١٨ . هذه المناظرة ليست ضرورية الآن واني اغفلها . ولا احتفظ الا بما يخص المحاكمات بصدد «رأسمالية الدولة» والعناصر

الاساسية في اقتصادنا الحالي ، اقتصاد الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .
اليكم ما كتبته آنذاك :

حول اقتصاد روسيا الحالي

(مقتطف من كراس عام ١٩١٨)

« . . ان رأسمالية الدولة خطوة الى الامام بالنسبة للوضع الراهن في جمهوريتنا السوفييتية . فاذا استقرت رأسمالية الدولة عندنا ، بعد ستة اشهر مثلاً ، كان هذا نجاحاً هائلاً وخير ضماناً بان الاشتراكية في بلادنا ستصبح الى الابد ، بعد سنة ، راسخة الاسس لا تقهر .

واني اتصور باي استياء سام سينفر بعضهم من هذا القول . . . كيف ؟ أيكون الانتقال الى رأسمالية الدولة خطوة الى الامام في جمهورية السوفييت الاشتراكية ؟ . أليست هذه خيانة للاشتراكية ؟

هذه النقطة هي التي يجب ان نتناولها بمزيد من التفصيل . اولاً ، يجب ان نحلل ما هو ، على وجه الدقة ، طابع **الانتقال** من الرأسمالية الى الاشتراكية ، الذي يمنحنا الحق وكل الاسباب لان نطلق على انفسنا اسم جمهورية السوفييت الاشتراكية .

ثانياً ، يجب ان نكشف خطأ الذين لا يرون في الظروف الاقتصادية البرجوازية الصغيرة وفي العنصر البرجوازي الصغير العدو **الرئيسي** الذي تصطدم به الاشتراكية في بلادنا . ثالثاً ، يجب ان نفهم جيداً اهمية الدولة **السوفييتية** فيما يميزها عن الدولة البرجوازية من الناحية الاقتصادية . لنبحث كل هذه النقاط الثلاث .

بين الذين اهتموا باقتصاد روسيا ، لم ينكر احد ، على ما يبدو ، الطابع الانتقالي لهذا الاقتصاد . كذلك لم ينكر اي شيوعي ، على ما يبدو ، ان تعبير «الجمهورية السوفييتية

الاشتراكية» يعنى حزم السلطة السوفيتية في تأمين الانتقال الى الاشتراكية ، ولا يعنى اطلاقاً ان الاوضاع الاقتصادية الحالية اوضاع اشتراكية .

ولكن ما تعني كلمة انتقال ؟ ألا تعني ، مطبقة على الاقتصاد ، ان في النظام المعني عناصر ، اقساماً ، اجزاء من الرأسمالية والاشتراكية ؟ ان كل امرئ يوافق على هذا المعنى . ولكن ليس كل امرئ يوافق عليه ، يتساءل : اي هي العناصر التي تعود الى كل من النماذج الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي توجد في روسيا . والحال ، هنا كل عقدة المسألة .

لنعدد هذه العناصر :

١ - الاقتصاد الفلاحي البطريركي ، اي ، الى حد كبير ، الاقتصاد الطبيعي ؛

٢ - الانتاج البضاعي الصغير (وهذا العنصر يشمل معظم الفلاحين الذين يبيعون الحبوب) ؛

٣ - الرأسمالية الخاصة ؛

٤ - رأسمالية الدولة ؛

٥ - الاشتراكية .

ان روسيا لكبيرة ومتنوعة بحيث ان جميع هذه النماذج الاقتصادية والاجتماعية المختلفة تتشابك فيها . وهذه هي السمة المميزة في وضعنا .

فما هي اذن العناصر المهيمنة ؟ بديهي ان العنصر البرجوازي الصغير هو الذي يسود ولا بد له ان يسود في بلد من الفلاحين الصغار : فان اغلبية المزارعين ، اغليبيتهم الساحقة ، من صغار منتجي البضائع . وغلاف رأسمالية الدولة (احتكار الحبوب ، المراقبة على اصحاب المصانع والتجار ، رجال التعاونيات البرجوازية) يمزقه عندنا **المضاربون** هنا وهناك ، هذا مع العلم ان **الحبوب** هي موضوع المضاربة الرئيسي .

وفي هذا الميدان بالذات ، يحتدم الصراع الرئيسي . فمن هم الاخصام الذين يتجابهون في هذا الصراع ، اذا ما تحدثنا حسب المفاهيم الاقتصادية كـ«رأسمالية الدولة» مثلاً ؟ فهل هما

العنصران الرابع والخامس بين العناصر التي ذكرتها آنفاً ؟ كلا ، بكل تأكيد . فليست رأسمالية الدولة هي التي تتصارع هنا مع الاشتراكية ، بل ان البرجوازية الصغيرة ، والرأسمالية الخاصة هما اللتان تناضلان جنباً الى جنب ، سوياً ، ضد رأسمالية الدولة وضد الاشتراكية في آن واحد . فالبرجوازية الصغيرة تعارض كل تدخل من جانب الدولة ، تعارض كل حساب ، كل رقابة ، سواء من جانب رأسمالية الدولة ام من جانب اشتراكية الدولة . وهذا واقع فعلي ، لا مرأى فيه ابدأ ، واقع يشكل عدم فهمه أساس جملة كاملة من الاخطاء الاقتصادية . فالمضارب ، نهّاب التجارة ، مخرب الاحتكار ، هذا هو عدونا «الداخلي» الرئيسي ، عدو الاجراءات الاقتصادية التي تتخذها السلطة السوفييتية . منذ ١٢٥ سنة ، كان بالامكان عذر صغار البرجوازيين الفرنسيين ، - وكانوا من اشد الثوريين سطوعاً واخلاصاً - لرغبتهم في التغلب على المضارب باعدام عدد ضئيل من «النخبة» على المقصلة وباللجوء الى الصواعق الخطائية ؛ اما اليوم ، فان الموقف الفرنسي الصرف ، الذي يقفه هذا الاشتراكي - الثوري اليسارى (٤) او ذاك من هذه المسألة ، لا يشير في نفوس جميع الثوريين الواعين غير الكراهية او النفور . ونحن نعرف تمام المعرفة ان اساس المضاربة الاقتصادي انما تؤلفه فئة صغار الملاكين المنتشرة في روسيا انتشاراً فائق العادة ، والرأسمالية الخاصة التي كل برجوازي صغير عميل لها . ونحن نعرف ان الملايين من لامسات هذا الاضطرب البرجوازي الصغير تتوغل هنا وهناك الى بعض فئات العمال وان المضاربة ، بدلاً من احتكار الدولة ، تتسرب الى جميع مسام حياتنا الاقتصادية والاجتماعية .

وكل من لا يرى ذلك ، انما يبين بعماء بالضبط الى اي حد تملكته واستأثرت به الاوهام البرجوازية الصغيرة . . . ان البرجوازي الصغير قد وضع جانباً مبلغاً طريفاً من النقود ، بضعة آلاف من الروبلات كدسها ابان الحرب بوسائل «مشروعة» وغير مشروعة في اغلب الاحيان . هذا هو النموذج الاقتصادي المميز الذي يؤلف اساس المضاربة والرأسمالية

الخاصة . ان النقد سند للحصول على الثروة الاجتماعية ، وهناك ملايين من صغار الملاكين يتشبثون بقوة بهذا السند ويخفونه عن «الدولة» ولا يؤمنون باي اشتراكية ، باي شيوعية ، و«يكمنون» الى ان تمر العاصفة البروليتارية . فاما ان نخضع هذا البرجوازي الصغير لمراقبتنا وحسابنا (وبوسعنا القيام بذلك اذا نظمنا الفقراء ، اي اغلبية السكان او انصاف البروليتاريين ، حول الطليعة البروليتارية الواعية) ، واما ان يطيح بسلطتنا العمالية ، بصورة محتمة لا مناص منها ، كما اطاح بالثورة اضراب نابليون وكافينياك الذين يولدون بالضبط في ارض الملكية الصغيرة هذه . هكذا توضع المسألة . هكذا فقط توضع المسألة . . .

ان البرجوازي الصغير المتشبث باوراقه النقدية من ذات الالف هو عدو رأسمالية الدولة ؛ واوراق الالف هذه ، انما يريد ان يصرفها اطلاقاً لما فيه نفعه الخاص ، ضد الفقراء ، ضد كل رقابة عامة من جانب الدولة . والحال ، ان مجموع اوراق الالف هذه يؤمن اساساً من مليارات كثيرة للمضاربة التي تقوض جهودنا في بناء الاشتراكية . لنفترض ان عدداً معيناً من العمال ينتجون في بضعة ايام كمية اجمالية من القيم يبلغ تعدادها ١٠٠٠ وحدة . ولنفترض بعد ذلك ان ٢٠٠ وحدة من اصل هذه الكمية الاجمالية تذهب خسارة بفعل المضاربة الصغيرة ، وشتى انواع السرقات ، والاساليب التي يستخدمها صغار الملاكين قصد الاحتيال على المراسيم والانظمة السوفيتية . ان كل عامل واع سيقول : اذا كنت استطيع ان اعطي ٣٠٠ من اصل ١٠٠٠ بفضل مزيد من التنظيم ومزيد من النظام ، فاني اعطيها بكل طيبة خاطر بدلاً من ٢٠٠ ، لأنه سيسهل علينا كلياً ، في ظل السلطة السوفيتية ، تخفيض هذه «الجزية» فيما بعد ، الى ١٠٠ او ٥٠ ، مثلاً ، بعد اقرار النظام والتنظيم ، وبعد سحق مساعي صغار الملاكين الى احباط كل احتكار للدولة سحفاً نهائياً .

ان هذا المثال العددي البدائي - الذي بسطته قصداً الى اقصى حد بغية الايضاح والتبسيط - يوضح العلاقة القائمة

حالياً بين رأسمالية الدولة والاشتراكية . فالعمال يقبضون على زمام السلطة في الدولة ؛ ويملكون الامكانية الحقوقية التامة لكى «يأخذوا» جميع الـ ١٠٠٠ وحدة ، اى لكى لا يصرف اى كوبيك لاغراض غير اشتراكية . وهذه الامكانية الحقوقية التى ترتكز على انتقال السلطة فعلاً الى العمال ، انما هي عنصر من عناصر الاشتراكية . ولكن عنصري الملكية الصغيرة والرأسمالية الخاصة يقوضان هذا الوضع الحقوقي بالذات شكل ، ويمرران المضاربة ويحبطان تطبيق المراسيم السوفيتية . ان رأسمالية الدولة ستكون خطوة هائلة الى الامام **حتى ولو** (وعن قصد وعمد اخترت هذا المثال العددي لتقوية برهاني) كلفتنا **اغلى** مما ندفع الآن ، لأنه يجدر بنا ان ندفع لكى «نتعلم» ، لأن هذا مفيد للعمال ، لأن الانتصار على الفوضى والخراب والاستهتار اهم من كل شيء ، لأن استمرار الفوضى التى تتسبب بها الملكية الصغيرة هو شر المخاطر وافدحها ، هو الخطر الذى سيقودنا **بكل تأكيد** الى الهلاك (اذا لم نتغلب عليه) ، بينا اذا دفعنا جزية اكبر لرأسمالية الدولة ، فان هذه الجزية لن تهلكننا ، بل تسير بنا الى الاشتراكية بآمن الطرق . وحين تتعلم الطبقة العاملة الدفاع عن نظام الدولة ضد الميول الفوضوية الملازمة للملكية الصغيرة ، وحين تتعلم تنظيم الانتاج الكبير على نطاق الدولة ، على اسس رأسمالية الدولة ، حينذاك ، واعذروني لهذا التعبير ، حينذاك ستكون في يدها جميع الاوراق الاربعة ، وسيكون توطيد الاشتراكية امراً مضموناً .

ان رأسمالية الدولة ارقى ، من الناحية **الاقتصادية** ، الى ما لا حد له ، من اقتصادنا الحالي . وهذه نقطة اولى . ثم انها لا تنطوي على شيء يجب ان نخشاه السلطة السوفيتية ، لأن الدولة السوفيتية دولة مضمونة فيها سلطة العمال والفقراء . . .

* * *

ولمزيد من الايضاح ، نضرب قبل كل شيء مثلاً ملموساً جداً عن رأسمالية الدولة . والجميع يعرفون اياً هو هذا المثل :

المانيا . اننا نجد في هذا البلد «آخر كلمة» للتكنيك العصري للرأسمالية الكبيرة و«آخر كلمة» للتنظيم المنهجي في خدمة امبريالية البرجوازيين واليونكر . اشطبوا الكلمات المشار اليها بإشارة التأكيد ، واستعوضوا عن الدولة العسكرية ، عن دولة اليونكر (الاقطاعيين) ، عن الدولة البرجوازية والامبريالية ، بدولة اخرى ، شرط ان تكون دولة من طراز اجتماعي آخر ، وتتسم بمضمون طبقي آخر ، بالدولة السوفيتية ، اي البروليتارية ، تحصلوا على كل مجموعة الشروط التي تعطي الاشتراكية .

ان الاشتراكية لتستحيل دون تكنيك الرأسمالية الكبيرة ، المصنوع وفقاً لآخر كلمة للعلم الحديث ، دون تنظيم منهجي من قبل الدولة يجبر عشرات الملايين من الناس على التقيد الدقيق الصارم بمعدل وحيد في انتاج المنتجات وتوزيعها . وهذا ما اكدناه ، دائماً ، نحن الماركسيين ؛ اما الذين عجزوا عن فهم هذا على الاقل (الفوضيون ، واكثر من نصف الاشتراكيين-الثوريين اليساريين) ، فلا جدوى من تضييع حتى ثانيتين للنقاش معهم .

كذلك تستحيل الاشتراكية اذا لم تسيطر البروليتاريا في الدولة : وهذا ايضاً ، انما هو الالفباء . ولقد سار التاريخ (الذي لم ينتظر منه احد ، ربما ما عدا الاغبياء المناشفة من المرتبة العليا ، ان ينتج الاشتراكية «الكاملة» بليوننة وهدوء ، وسهولة ، وبساطة) بنحو فريد بحيث انه ولد ، في عام ١٩١٨ ، نصفي اشتراكية ، منفصلين ومتجاورين كفرخين مقبلين تحت قشرة الامبريالية العالمية المشتركة . فان المانيا وروسيا تجسدان في عام ١٩١٨ ، اوضح من غيرهما ، التنفيذ المادي لشروط الاشتراكية ، سواء منها الشروط الاقتصادية والانتاجية والاجتماعية-الاقتصادية ، من جهة ، ام الشروط السياسية ، جهة اخرى .

ان ثورة بروليتارية ظافرة في المانيا من شأنها ان تكسر دفعة واحدة ، وببالغ السهولة ، كل قشرة للامبريالية (مصنوعة ، لسوء الحظ ، من اجود الفولاذ ، ولا تستطيع ان تكسرها ، لهذا السبب ، جهود اي فرخ كان) وان تؤمن ، بكل تأكيد ، انتصار

الاشتراكية العالمية ، دون مصاعب ، او بمصاعب طفيفة لا يؤبه لها ، ولكن بشرط واحد طبعاً ، بشرط النظر الى «المصاعب» بمقياس التاريخ العالمي ، لا بمقياس جماعة ما من التافهين الضيقي الافق .

واذا كانت الثورة لم «تفرخ» في المانيا بعد ، فواجبنا ان نتعلم في مدرسة رأسمالية الدولة عند الالمان ، وان نجهد بكل قوانا لاقتباسها ، وان لا نضن باستعمال الاساليب الديكتاتورية لتسريع هذا الاقتباس للطرائق الغربية من جانب روسيا القديمة البربرية بدون ان نتراجع عن تطبيق الطرائق البربرية في النضال ضد البربرية . واذا وجد ، بين الفوضويين وبين الاشتراكيين-الثوريين اليساريين (وقد تذكرت ، عفو الخاطر ، الخطابين اللذين القاهما كاريلين وغي في اللجنة التنفيذية المركزية) ، اناس في مستطاعهم ان يفكروا ويحللوا على طريقة كاريلين وان يعتبروا انه لا يليق بنا ، نحن الثوريين ، ان «نتعلم في مدرسة» الامبريالية الالمانية ، ترتب علينا ان نقول لهم فقط : ان ثورة تنظر نظرة جدية الى هؤلاء الناس هي ثورة خاسرة قطعاً (وتكون قد استحققت تماماً هذا المصير) .

ان ما يهيمن حالياً في روسيا ، انما هي الرأسمالية البرجوازية الصغيرة التي لا يوجد من منطلقها الا طريق واحد وحيد سواء نحو رأسمالية الدولة الكبيرة ام نحو الاشتراكية ، وهذا الطريق يمر بالمرحلة الانتقالية الواحدة نفسها التي تسمى «الحساب والرقابة اللذين يمارسهما الشعب بأسره على الانتاج المنتجات وتوزيعها» . ومن لا يفهم هذا ، يرتكب خطأ اقتصادياً لا غفران له ، سواء جهل الوقائع الفعلية ، ولم ير ما هو موجود ، ولم يعرف كيف يرى الى الحقيقة وجهاً لوجه ، ام اكتفى بمعارضة «الرأسمالية» بـ«الاشتراكية» معارضة مجردة ، دون ان يحل الاشكال والمراحل الملموسة لهذا الانتقال كما يجري عندنا في الظرف الراهن .

وللمناسبة نقول ان هذا هو نفس الخطأ النظري الذي اضل خيرة ممثلي معسكر «نوفايا جيزن» (٥) و«فيريود» (٦) : فان شهرهم ، والمتوسطين منهم الذين أرهبتهم البرجوازية ، يجرجرون

انفسهم في ذيلها ، عن غباوة وعن انعدام كل رجولة ؛ اما خيرتهم ، فانهم لم يدركوا ان ليس عبثاً تحدث معلما الاشتراكية عن مرحلة كاملة للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية وان ليس عبثاً اشارا الى «الآلام الطويلة» التي تلازم «ولادة» المجتمع الجديد (٧) ، مع العلم ان هذا المجتمع الجديد هو ايضاً ليس سوى تجريد ولا يمكنه ان يتجسد في الحياة الا عبر عدة من المحاولات الملموسة المتنوعة وغير الكاملة ، الرامية الى انشاء هذه الدولة الاشتراكية او تلك .

ولأنه يستحيل ، انطلاقاً من الوضع الاقتصادي الراهن في روسيا ، التقدم دون المرور بما هو مشترك بين رأسمالية الدولة والاشتراكية (الحساب والرقابة اللذين يمارسهما الشعب بأسره) ، كان من الخراقة كلياً ، من الناحية النظرية ، ان يرغب المرء في ارهاق الجميع وارهاب نفسه ، «بالتطور نحو رأسمالية الدولة» . وهذا يعني ، ببالح الدقة ، ان هذا المرء يدع فكره «ينحرف عن» الطريق الحقيقي الذي يسير به «التطور» ، هذا يعني انه لم يفهم هذا الطريق . وهذا يعني في الواقع الشد الى الورا نحو الرأسمالية القائمة على الملكية الصغيرة .

ولكي يتمكن القارئ من الاقتناع بان تقديري «السامي» لرأسمالية الدولة ليس ابن اليوم اطلاقاً ، انما كنت اعلنه منذ ما قبل استيلاء البلاشفة على السلطة ، اسمح لنفسي بان اورد هنا المقطع التالي من كراسي «الكارثة المحدقة وكيف نحاربها» المكتوب في ايلول (سبتمبر) ١٩١٧ :

«... جربوا ان تضعوا مكان الدولة الرأسمالية واليونكرية ، مكان الدولة الرأسمالية الاقطاعية ، دولة ديموقراطية ثورية اي دولة تهدم بطريقة ثورية جميع الامتيازات اياً كانت ، دولة لا تخشى من تطبيق اكمل الديموقراطية بطريقة ثورية ، تروا ان رأسمالية الدولة الاحتكارية ، في ظل دولة ديموقراطية ثورية فعلاً ، تعني حتماً وبلا مناص خطوة نحو الاشتراكية .

... لان الاشتراكية ليست سوى اقرب خطوة الى الامام من احتكار رأسمالية الدولة .

... لان رأسمالية الدولة الاحتكارية انما هي الاعداد المادي

الاکمل للاشتراكية ، انما هي عتبتها ، انما هي تلك الدرجة من سلّم التاريخ التي لا يوجد بينها (اي بين هذه الدرجة) وبين الدرجة المسماة بالاشتراكية اي درجات وسطية» (صص ٢٧ و ٢٨) * .

لاحظوا ان هذه الاسطر قد كتبت في عهد كيرنسكي (٨) ، وانها لا تذكر لا ديكتاتورية البروليتاريا ولا دولة اشتراكية ، بل تذكر دولة «ديموقراطية ثورية» . أليس من البديهي اننا **بقدر ما نرتفع** فوق هذه الدرجة السياسية وبقدر ما نجسّد **بمزید من الکمال** الدولة الاشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا في السوفييتات ، **بقدر ما لا يجوز** لنا ان نخشى «رأسمالية الدولة» ؟ أليس واضحاً اننا ، من الناحية **المادية** ، الاقتصادية ، من ناحية الانتاج ، لم نبلغ بعد «عتبة» الاشتراكية ؟ وانه لا يمكن اجتياز عتبة الاشتراكية دون المرور بهذه «العتبة» التي لم نبلغها بعد ؟ ..

* * *

واليكم واقعاً آخر في اقصى الدلالة .
اثناء مناقشتنا في اللجنة التنفيذية المركزية مع الرفيق بوخارين ، ابدى بوخارين ، فيما ابداه ، الملاحظة التالية : «نحن» «ابعد الى اليمين من لينين» في مسألة رواتب الاخصائيين العالية ، لأننا لا نرى هنا اي تراجع عن المبادئ ، ولأننا نذكر ما قاله ماركس ان من الاصوب ، في بعض الاحوال ، ان «تدفع» الطبقة العاملة «فدية عن نفسها لهذه العصابة» (٩) (والمقصود بها ، عصابة الرأسماليين ، اي ان تشتري من البرجوازية الارض والمعامل والمصانع وسائر وسائل الانتاج) .
ان هذه ملاحظة فائقة الدلالة ...
... فكروا بما قاله ماركس .

كان الحديث يدور حول انجلترا في السبعينات من القرن الماضي ، حول اوج الرأسمالية ما قبل الاحتكارية ، حول البلد

* راجعوا : لينين ، «المختارات في ١٠ مجلدات» ، المجلد ٧ ، ص ٢١٤-٢١٦ . دار التقدم ، موسكو ، ١٩٦٥ . الناشر .

الذي كان آنذاك اقل البلدان الصبغة العسكرية والدواوينية ،
البلد الذي كان يوفر في ذلك العهد اكثر الامكانيات من حيث
انتصار الاشتراكية انتصاراً «سلمياً» بشكل «تعويض» العمال
على البرجوازية . وقد قال ماركس ان العمال لن يمتنعوا اطلاقاً ، في
بعض الاحوال ، عن التعويض على البرجوازية . ان ماركس لم
يقيد يديه وايدي رجال الثورة الاشتراكية المقبلين فيما يخص
اشكال الانقلاب واساليبه وطرائقه ، اذ كان يدرك تمام الادراك
ان كثرة من القضايا الجديدة ستنبثق في ذلك العهد وان الوضع
سيتغير كلياً ابان الانقلاب ، وسيظل يتغير في كثير من الاحيان
والى حد كبير جداً .

ولكن ، أليس من الجلي اننا نرى ، في روسيا السوفيتية ،
بعد استيلاء البروليتاريا على السلطة ، بعد قمع ما يديه
المستثمرون من مقاومة مسلحة واعمال تخريبية ، أليس من
الجلي اننا نرى انه قد نشأت بعض الشروط من نوع تلك التي
كان من الممكن ان تنشأ منذ نصف قرن في انجلترا لو ان هذا
البلد شرع في الانتقال السلمي الى الاشتراكية ؟ واليكم العوامل
التي كان بمقدورها ، في ذلك العهد ، ان تؤمن في انجلترا خضوع
الرأسماليين للعمال : ١ - الاغلبية الساحقة بين السكان هي
من العمال ، من البروليتاريين ، لعدم وجود الفلاحين (في
السبعينيات ، كان بعض الدلائل في انجلترا يفسح المجال للامل
بان تحرز الاشتراكية نجاحات فائقة السرعة بين العمال
الزراعيين) ؛ ٢ - تنظيم ممتاز للبروليتاريا في النقابات (وفي
هذا الميدان ، كانت انجلترا حينذاك البلد الاول في العالم) ؛
٣ - المستوى الثقافي المرتفع نسبياً عند البروليتاريا ، وقد
رباها قرن من تطور الحريات السياسية ؛ ٤ - العادة القديمة عند
الرأسماليين الانجليز الرأعي التنظيم - وكانوا آنذاك احسن
الرأسماليين تنظيماً بين رأسماليي جميع بلدان العالم (هذا
التفوق يعود الآن الى المانيا) - في حل القضايا السياسية
والاقتصادية بالمساومات . تلك كانت العوامل التي كان
بمقدورها ان تحمل على الاعتقاد بإمكان خضوع الرأسماليين في
انجلترا خضوعاً سلمياً لعمال هذا البلد .

اما عندنا ، فان هذا الخضوع يؤمنه في الوقت الحاضر بعض المقدمات الملموسة المعروفة (انتصار اكتوبر - تشرين الاول - ، وقمع ما ابداه الرأسماليون من مقاومة مسلحة واعمال تخريبية ، بين تشرين الاول وشباط - فبراير) . وعندنا ، بدلاً من الاغلبية الساحقة من العمال ، من البروليتاريين بين السكان ، بدلاً من علو درجة تنظيمهم ، كان عامل النصر التأييد الذي اسداه للبروليتاريين الفلاحون الفقراء الذين حل بهم الخراب السريع . وعندنا ، اخيراً ، لا نجد لا مستوى ثقافياً عالياً ، ولا عادة اللجوء الى المساومات . واذا فكرنا في هذه الشروط الملموسة ، اتضح لنا ان في مستطاعنا ومن واجبنا ان نتوصل الآن الى تمشيق اساليب القمع الصارم القاسي ازاء الرأسماليين غير المثقفين ، الذين لا يقبلون باي نوع من «رأسمالية الدولة» ، ولا يفكرون باي مساومة ، ويثابرون على احباط الاجراءات السوفيتية عن طريق المضاربة ، وافساد الفقراء ، الخ . ، مع اساليب المساومة او التعويض على الرأسماليين المثقفين الذين يقبلون «رأسمالية الدولة» ، ويستطيعون تطبيقها ، ويفيدون البروليتاريا بوصفهم منظمين اذكياء محنكين لأكبر المؤسسات التي تؤمن فعلاً تموين عشرات الملايين من الناس .

ان بوخارين اقتصادي ماركسي ممتاز الثقافة . ولذا تذكر ان ماركس كان على كامل الحق حين علّم العمال اهمية الاحتفاظ بتنظيم الانتاج الكبير جداً ، وذلك بالضبط من اجل تسهيل الانتقال الى الاشتراكية ؛ حين علّم انه بالامكان تماماً التفكير بدفع مبالغ طيبة للرأسماليين ، بالتعويض عليهم اذا ما (وعلى سبيل الاستثناء : كانت انجلترا آنذاك هذا الاستثناء) تكونت ظروف تجبر الرأسماليين على الخضوع سلمياً وعلى الانتقال الى الاشتراكية بصورة متمدنة ومنظمة ، على اساس التعويض .

ولكن بوخارين قد اخطأ ، لأنه لم يمعن الفكر بالخصائص الملموسة للوضع الراهن في روسيا ، وهو وضع استثنائي ، على وجه التدقيق ، اذ اننا نجد انفسنا ، نحن بروليتاريا روسيا ، سابقين لاي انجلترا ولاي المانيا بنظامنا السياسي ، بقوة سلطة العمال السياسية ، ومتأخرين ، في الوقت نفسه ، عن

اكثر بلدان اوروبا الغربية تأخراً ، من حيث تنظيم نوع من رأسمالية الدولة الطيبة ، من حيث مستوانا الثقافي ودرجة استعدادنا «لتطبيق» الاشتراكية في ميدان الانتاج المادي . أليس واضحاً ان ما ينجم من هذا الوضع الخاص في هذا الطرف ، انما هو ضرورة نوع خاص من «تعويض» يتعين على العمال ان يدفعوه لاوسع الرأسماليين ثقافة ، واوفرهم موهبة ، واكبرهم كفاءة في حقل التنظيم ، المستعدين لخدمة السلطة السوفيتية بمساعدتها مساعدة شريفة على تنظيم انتاج «الدولة» الكبير والكبير جداً ؟ أليس واضحاً انه ينبغي لنا ، في هذا الوضع الخاص ، ان نسعى جهدنا الى تحاشي نوعين من الاخطاء كل منهما برجوازي صغير على طريقته ؟ فاننا ، من جهة ، لنتكب خطأ لا علاج له اذا ما صرحنا انه ما دام انعدام التناسب بين «قوا»نا الاقتصادية وقوتنا السياسية أمراً ثابتاً ، لم يكن ينبغي «بالتالي» أخذ السلطة . فتلك محاكمة «رجال معلبين» (١٠) . وينسون انه لن يكون ثمة ابداً اي «تناسب» ، انه ليس بالامكان ان يقوم اي «تناسب» لا في تطور المجتمع ولا في تطور الطبيعة ، وان الاشتراكية المظفرة لا يمكن ان تنشأ الا عن التعاون الثوري بين بروليتاريي جميع البلدان وعن طريق محاولات عديدة ستكون كل منها ، اذا ما أخذت على حدة ، وحيدة الطرف ، ويشوبها انعدام التناسب الى حد ما .

ومن الخطأ البين ، من جهة اخرى ، افساح مجال العمل امام الصياحين ومنمقي الجمل ، الذين يؤخذون ويفتتون بالثورية «البراقة» ولكنهم عاجزون عن القيام بعمل ثوري دائب ، عاقل ، موزون ، يحسب الحساب لاصعب الاطوار الانتقالية .

بيد ان تاريخ تطور الاحزاب الثورية وتاريخ النضال الذي خاضته البلشفية ضدها قد ترك لنا ، لحسن الطالع ، نماذج واضحة الملامح ، من عدادها الاشتراكيون-الثوريون اليساريون والفوضويون الذين يمثلون بجلاء كاف نموذج الثوريين الاردياء الهزيلين . فها هم يزعمون بملء حناجرهم بحيث ينقطع منهم النفس ، وتنتابهم الازمات الهستيرية ، ضد «النزعة التوفيقية» عند «البلاشفة اليمينيين» . ولكنهم عاجزون عن ان يفهموا لماذا

كانت «النزعة التوفيقية» سيئة **ولماذا** شجبها التاريخ بحق وكذلك مجرى الثورة .

ان النزعة التوفيقية في زمن كيرنسكي كانت تسلم السلطة للبرجوازية الامبريالية ؛ والحال ، ان مسألة السلطة هي المسألة الجذرية في كل ثورة . ان الميل التوفيقى عند قسم من البلاشفة في تشرين الاول - تشرين الثاني (اكتوبر - نوفمبر) ١٩١٧ ، كان يتميز اما بالخشية من استيلاء البروليتاريا على السلطة ، واما بالرغبة في **اقتسام** السلطة على قدم المساواة ، لا مع «رفاق طريق غير أمناء» وحسب ، امثال الاشتراكيين-الثوريين اليساريين ، بل حتى مع الاعداء ، انصار تشيرنوف (١١) والمناشفة (١٢) ، الذين كانوا سيعرقلوننا بكل تأكيد في الأمور الجوهرية : في حل الجمعية التأسيسية (١٣) ، في سحق بوغايفسكي (١٤) واضرابه بلا رحمة ، في تحقيق تدابير المؤسسات السوفييتية تحقيقاً تاماً ، في كل مصادرة .

اما الآن ، فان السلطة مكسوبة ، مصنونة ، موطدة في ايدي حزب واحد ، حزب البروليتاريا ، حتى بدون «رفاق طريق غير أمناء» . ومن يتحدث الآن عن النزعة التوفيقية ، في حين ان مسألة **انقسام السلطة** ، مسألة التخلي عن ديكتاتورية البروليتاريين ضد البرجوازية ، لا يمكن ان ترد ، فكأنه يكرر كاللبغاء كلمات حفظها عن ظهر قلب دون ان يفهمها . ومن ينعت «بالنزعة التوفيقية» واقع اننا ، ونحن في وضع نستطيع فيه ويجب علينا فيه ان نحكم البلاد ، نبذل كل جهدنا ، دون ان نضن بالاموال ، نجذب الينا اوسع العناصر ثقافة بين اولئك الذين علمتهم الرأسمالية ، لكي ندخلها في خدمتنا ضد التفسخ الملازم للملكية الصغيرة ، فهو عاجز كل العجز عن التفكير بمهمات البناء الاشتراكي الاقتصادية» .

عن الضريبة العينية ، وحرية التجارة ، والامتيازات

ان المحاكمات الواردة اعلاه والعائدة الى عام ١٩١٨ تشتمل على جملة من الاخطاء فيما يخص الآجال . فقد تبينت الآجال اطول

مما كان يفترض آنذاك . ولا غرابة . ولكن عناصر اقتصادنا الاساسية لا تزال هي هي . ان الفلاحين «الفقراء» (البروليتاريين وانصاف البروليتاريين) قد تحولوا ، في عدد كبير جداً من الحالات ، الى فلاحين متوسطين . ومن جراء ذلك ، قوي «العنصر» الملاكي الصغير ، البرجوازي الصغير . ومن جهة اخرى ، آلت الحرب الاهلية في ١٩١٨-١٩٢٠ الى تفاقم خراب البلاد تفاقمًا هائلاً ، واخرت بعث قواها المنتجة ، واستنفدت قوى البروليتاريا بالذات اكثر من غيرها . وكل هذا رافقه سوء الموسم في عام ١٩٢٠ ، والنقص في الاعلاف ، والجائحة ، مما عرقل اكثر ايضاً بعث النقلات والصناعة ، واثّر مثلاً في نقل الحطب ، وهو وقودنا الرئيسي ، بأحصنة الفلاحين .

وفي الحاصل ، كان الوضع السياسي في ربيع ١٩٢١ على نحو فرض اتخاذ التدابير العاجلة ، اتخاذ احسم التدابير والسّحها ، من اجل تحسين وضع الفلاحين وانهاض قواهم المنتجة .

لماذا وضع الفلاحين على وجه الضبط ، لا وضع العمال ؟
لانه لا بد من الخبز والوقود من اجل تحسين وضع العمال .
وهنا بالذات ، تقوم الآن «العقبة» الكبرى - من حيث اقتصادنا الوطني بكليته . والحال ، لا يمكن زيادة انتاج الحبوب وجنيها ، وتخزين الوقود ونقله ، الا بتحسين وضع الفلاحين ، الا بانهاض قواهم المنتجة . يجب البدء من الفلاحين . وان من لا يفهمون هذا ، من يميلون الى ان يروا في تقديم الفلاحين هذا الى المرتبة الاولى «ارتداداً» او ما يشبه الارتداد عن ديكتاتورية البروليتاريا ، انما هم ، بكل بساطة ، لا يتأملون في المسألة ، ويستسلمون لسلطان الجمل الطنانة . ان ديكتاتورية البروليتاريا ، انما هي توجيه السياسة من جانب البروليتاريا . ان البروليتاريا بوصفها طبقة قائدة ، سائدة ، يجب عليها ان تعرف كيف توجه السياسة بصورة تحل بالدرجة الاولى المسألة الاكثر إلحاحاً ، الاشد «إيلاماً» . ان الالح ، في الظرف الراهن ، هو اتخاذ تدابير من شأنها ان تنهض فوراً بقوى الاقتصاد الفلاحي المنتجة . ولا يمكن الا بهذا السبيل تحسين وضع العمال ، وتقوية التحالف بين العمال والفلاحين وتوطيد ديكتاتورية البروليتاريا .

وان اولئك البروليتاريين او ممثلي البروليتاريا ، الذين يريدون ان يحسنوا وضع العمال بسبل اخرى ، سيكونون في الواقع اعواناً للحرس الابيض وللرأسماليين . لأن اتباع سبيل آخر ، انما يعني تقديم مصالح العمال الحرفية على مصالحهم الطبقية . ، انما يعني التضحية من اجل منفعة مباشرة ، مؤقتة ، جزئية للعمال ، بمصالح الطبقة العاملة بأسرها ، بمصالح ديكتاتوريتها ، بمصالح تحالفها مع الفلاحين ضد الملاكين العقاريين والرأسماليين ، بمصالح دورها القيادي في النضال من اجل تحرير العمل من نير الرأسمال .

وهكذا ، يجب قبل كل شيء اتخاذ تدابير مباشرة وجدية لانهاض قوى الفلاحين المنتجة .

ولا يمكن القيام بذلك دون اجراء تعديلات جدية في سياسة المواد الغذائية . ومن هذه التعديلات ، كانت الاستعاضة عن المصادرة بالضريبة العينية (١٥) ، الامر الذي يؤدي الى حرية التجارة ، في نطاق التداول الاقتصادي المحلي على الاقل ، بعد تسديد الضريبة .

ماذا يعني اخلال الضريبة العينية محل المصادرة ؟

انها لمنتشرة جداً الآراء الخاطئة في هذا الصدد . وهي تنشأ في الغالب من ان الناس لا يمعنون النظر بمعنى هذا الانتقال ، لا يتساءلون من اين ينطلق هذا الانتقال والى اين يمضي . ويتصورون ان المقصود انتقال من الشيوعية بوجه عام الى النظام البرجوازي بوجه عام . ولمحاربة هذا الخطأ ، لا بد من ترديد الحجج التي قدمناها في ايار (مايو) ١٩١٨ .

ان الضريبة العينية شكل من اشكال الانتقال من «الشيوعية الحربية» (١٦) ، من شيوعية من نوع فريد ، فرضها علينا البؤس المدقع والخراب والحرب ، - الى تبادل المنتجات المنتظم . وهذا التبادل يؤلف بدوره شكلاً من اشكال الانتقال من الاشتراكية ، بخصائصها التي تولدها هيمنة الفلاح الصغير بين السكان ، الى الشيوعية .

لقد كانت «الشيوعية الحربية» الفريدة في نوعها تتميز بخاصة قوامها اننا كنا نأخذ بالفعل جميع الفوائض من الفلاح

واحياناً حتى ما لم يكن يملك منه فائضاً ، اي جزءاً من المنتجات الغذائية الضرورية له ، وذلك من اجل تلبية حاجات الجيش واطعام العمال . وكنا في معظم الاحيان نأخذ ديناً ، مسددين بالنقود الورقية . ولولا ذلك ، لما كنا استطعنا التغلب على الملاكين العقاريين والرأسماليين في هذا البلد الخرب من الفلاحين الصغار . وواقع اننا انتصرنا (رغم التأييد الذي لقيه مستثمرونا من جانب اقوى دول العالم) لا يبين فقط ان العمال والفلاحين قادرون ، في النضال من اجل تحررهم ، على ان يضربوا آيات من البطولة . انما يبين ايضاً أن المناشفة ، والاشتراكيين-الثوريين ، وكاوتسكي (١٧) وشركاه ، قد اضطلعوا بدور خدم للبرجوازية ، حين اعتبروا اننا اقترفنا ذنباً بانتهاجنا هذه «الشيوعية الحربية» . والحال ، يجب اعتباره ماثرة لنا .

ولكنه من الضروري مع ذلك ايضاً ان نعرف وزن هذه الماثرة الحقيقي . ان «الشيوعية الحربية» قد فرضها الحرب والخراب . ولم تكن ولم يكن من الممكن ان تكون سياسة منطبقة على المهمات الاقتصادية الموضوعة امام البروليتاريا . لقد كانت تدبيراً مؤقتاً . ان السياسة الصحيحة بالنسبة للبروليتاريا التي تحقق ديكتاتوريتها في بلد من صغار الفلاحين ، تتقوم في تنظيم مبادلة المنتجات الصناعية الضرورية للفلاحين مقابل الحبوب . ان هذه السياسة التموينية هي وحدها التي تتفق ومهام البروليتاريا ؛ وهي وحدها التي تستطيع ان تعزز اسس الاشتراكية وتقودها الى النصر التام .

ان الضريبة العينية تشكل انتقالاً الى هذه السياسة . اننا لا نزال نعاني من فادح الخراب وبالحق الارهاق بسبب من عبء الحرب (التي جرت امس ، والتي قد تنشب غداً بدافع من جشع الرأسماليين وحقدهم) ، بحيث اننا لا نستطيع ان تقدم للفلاح المنتجات الصناعية مقابل كل الحبوب التي نحتاج اليه . ولهذا ، نقر الضريبة العينية ، اي اننا نأخذ ، على سبيل الضريبة ، الحد الادنى الضروري من الحبوب (من اجل الجيش ومن اجل العمال) ؛ اما الباقي ، فاننا سنقايطه مقابل المنتجات الصناعية . ثم انه يجب ألا ننسى ما يلي . لقد بلغ البؤس والخراب

حداً لا نستطيع معه ان نرمم دفعة واحدة الانتاج الاشتراكي الضخم ، انتاج المصانع الكبيرة التابعة للدولة . فلهذا يجب لنا احتياطات كبيرة من الحبوب والوقود في مراكز الصناعة الضخمة . يجب ان يكون في مقدورنا الاستعاضة عن الآلات التلفة بآلات جديدة ، الخ . . لقد بينت لنا التجربة انه لا يمكن القيام بذلك دفعة واحدة ؛ ونحن نعرف ان حتى اغنى البلدان واكثرها تقدماً لا تستطيع ، بعد الحرب الامبريالية المدمرة ، ان تقوم بمثل هذه المهمة الا بعد جملة طويلة نسبياً من الاعوام . فيجب بالتالي المساعدة ، الى حد ما ، على انهاء الصناعة الصغيرة التي لا تتطلب لا آلات ، ولا احتياطات لدى الدولة ، ولا احتياطات كبيرة من المواد الاولية والوقود ، والمواد الغذائية ، - والتي تستطيع ان تقدم فوراً بعض المساعدة للاقتصاد الفلاحي وتنهض بقواه المنتجة .

فماذا ينجم عن ذلك ؟

بفضل بعض الحرية في التجارة (وان محلية محضة) ، تنبعث البرجوازية الصغيرة وتنبعث الرأسمالية . وهذا امر لا جدال فيه . ومن السخف اغماض العيون عنه .

ويوضع السؤال التالي : هل هذا ضروري ؟ هل يمكن تبريره ؟ ألا يشكل هذا خطراً ؟

وتوضع كثرة من امثال هذه الاسئلة ، وهي ، في معظم الاحوال ، لا تفصح الا عن سذاجة (اذا استعملنا تعبيراً ملطفاً) من يطرحونها .

اليكم التعريف الذي اعطيته في ايار (مايو) ١٩١٨ لعناصر (الاجزاء المكوّنة) مختلف النماذج الاجتماعية الاقتصادية في اقتصادنا الوطني * . ان احداً لن يستطيع ان ينكر اننا نجد فيه جميع هذه الدرجات (او الاجزاء المكوّنة) الخمس لجميع هذه النماذج الخمسة ، ابتداء من النموذج البطريكي ، اي نصف البدائي ، حتى النموذج الاشتراكي . وبديهي ان يكون «النموذج»

* راجعوا : لينين ، «المختارات في ١٠ مجلدات» ، المجلد ٧ ، ص ٥٢١-٥٢٢ . دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٧ . الناشر .

السائد في بلد من صغار الفلاحين ، نموذج الزراعة الفلاحية الصغيرة ، اي نموذجاً بطيريكياً جزئياً وبرجوازيّاً صغيراً جزئياً . فما دام التبادل قائماً ، ظل تطور الاقتصاد الصغير تطوراً برجوازيّاً صغيراً ، تطوراً رأسمالياً . وهذه ، في حقل الاقتصاد السياسي ، حقيقة لا مرأى فيها ، حقيقة اولية ، تؤكدها ، فضلاً عن ذلك ، التجربة اليومية ومراقبة الحياة وان مراقبة سطحية .

فما هي اذن السياسة التي تستطيع البروليتاريا الاشتراكية انتهاجها ازاء هذا الواقع الاقتصادي ؟ اعطاء الفلاح الصغير ، مقابل الحبوب والمواد الاولى ، **جميع** المنتجات التي يحتاج اليها والتي تنتجها الصناعة الاشتراكية الضخمة ؟ ان هذه السياسة ستكون السياسة المنشودة ولا اكثر ، «الصحيحة» ولا اكثر ؛ وهذه السياسة هي التي بدأنا نطبق . ولكننا لا نستطيع ان نعطي **جميع** المنتجات ، لا نستطيع ابدأً ولن نستطيع اعطاءها في موعد قريب ، طالما لم ننته على الاقل ولو من القسم الاول من اعمال كهربة البلاد . فما العمل في هذه الحال ؟ اما نحاول ان نمنع ، ان نجمد تماماً كل تطور في المبادلات الخاصة ، التي لا تمارسها الدولة ، اي في التجارة ، اي في الرأسمالية ، - وهو تطور محتوم طالما هناك ملايين من المنتجين الصغار . ان هذه السياسة ستكون ضرباً من حماقة وانتحاراً بالنسبة للحزب الذي يحاول تطبيقها . حماقة ، لان هذه السياسة مستحيلة اقتصادياً ؛ انتحاراً ، لان الاحزاب التي تحاول تطبيق سياسة من هذا النوع تمنى بالافلاس الاكيد . ولا بد ان نعترف بان بعض الشيوعيين قد اخطأوا «بالفكر والقول والفعل» ، اذ انزلقوا على وجه الضبط الى هذه السياسة . فلنجهد في اصلاح نفوسنا من هذه الاخطاء . يجب اطلاقاً ان نتخلص منها ، والا ساءت الاحوال كلياً .

واما (وهي السياسة الاخيرة **الممكنة** والوحيدة المعقولة) ألا نحاول ان نمنع او نجمد تطور الرأسمالية ، بل ان نجهد على توجيهه وجهة **رأسمالية الدولة** . وهو امر ممكن اقتصادياً ، لان رأسمالية الدولة موجودة ، - بشكل او بآخر ، الى هذا الحد

او ذاك ، - حيثما توجد عناصر من التجارة الحرة ومن الرأسمالية بوجه عام .

فهل يمكن جمع ، قرن الدولة السوفييتية ، ديكتاتورية البروليتاريا مع رأسمالية الدولة ؟

اجل ، بالطبع . وهذا ما اجتهدت في تقديم البرهان عليه في ايار (مايو) ١٩١٨ . وهذا ما قدمت البرهان عليه ، كما آمل ، في ايار ١٩١٨ . وفضلاً عن ذلك ، برهنت في الوقت نفسه ان رأسمالية الدولة خطوة الى الامام بالمقارنة مع العنصر الملاكي الصغير (البطيركي الصغير والبرجوازي الصغير على حد سواء) . واننا لنقترب كثرة كثيرة من الاخطاء اذا ما قابلنا او قارنا بين رأسمالية الدولة والاشتراكية فقط ، في حين انه لا بد ، في الوضع السياسي والاقتصادي الراهن ، ان نقارن ايضاً بين رأسمالية الدولة والانتاج البرجوازي الصغير .

وكل المسألة ، سواء من الناحية النظرية او من الناحية العملية ، هي ان نجد الطرائق الصحيحة التي تتيح بالضبط توجيه تطور الرأسمالية المحتوم (الى درجة معينة ولفترة معينة) وجهة رأسمالية الدولة ؛ ان نقيم الشروط الضرورية لذلك ، ونؤمن ، في مستقبل غير بعيد ، تحويل رأسمالية الدولة الى اشتراكية .

ولمجاوبة حل هذه المسألة ، يجب ، قبل كل شيء ، ان نتصور ، بأوضح ما يمكن ، ما ستكون عليه رأسمالية الدولة وما يمكن ان تكون عليه ، في الواقع العملي ، في قلب نظامنا السوفييتي ، في نطاق دولتنا السوفييتية .

ان ابسط حالة او مثال يبين الطريقة التي توجه بها السلطة السوفييتية تطور الرأسمالية وجهة رأسمالية الدولة ، و«تغرس» بها رأسمالية الدولة ، انما هو مثال الامتيازات . ان الجميع عندنا متفقون الآن على ان الامتيازات ضرورية ولكن ليس الجميع يفكرون بدور الامتيازات . ما هي الامتيازات في النظام السوفييتي ، اذا رأينا اليها من حيث النماذج الاجتماعية الاقتصادية ومن حيث النسبة القائمة بينها ؟ انها معاهدة ، كتلة ، تحالف ، بين سلطة الدولة السوفييتية ، اي البروليتاريا ،

ورأسمالية الدولة ضد العنصر الملاكي الصغير (البطيركي والبرجوازي الصغير) . ان صاحب الامتياز رأسمالي . وهو يدير مشروعه على النمط الرأسمالي ، ليستدر منه الربح . وهو يوافق على عقد معاهدة مع السلطة البروليتارية لكي يجني ربحاً زائداً ، علاوة على الربح العادي ، او لكي يحصل على المواد الاولية التي يستحيل او يصعب الحصول عليها فائق الصعوبة بطريقة اخرى . والسلطة السوفييتية تجد في ذلك فائدتها : فان القوى المنتجة تتطور ، وكمية المنتجات تزداد فوراً او في اقصر الآجال . عندنا ، مثلاً ، مئة من الاستثمارات والمناجم والقطاعات الغابية . ونحن لا نستطيع ان نستغلها كلها ، نظراً لقلة الآلات والمأكولات ووسائل النقل . ولهذه الاسباب عينها ، نسيء استغلال القطاعات الاخرى . ان استغلال المشروعات الكبيرة استغلالاً سيئاً وغير كاف يؤدي الى تقوية العنصر الملاكي الصغير بجميع ظاهراته : ازدياد ضعف الاقتصاد الفلاحي المحلي (ثم الاقتصاد الفلاحي برمته) ، تقويض قواه المنتجة ، هبوط ثقته بالسلطة السوفييتية ، اعمال الاختلاس ، المضاربة الصغيرة الشاملة (وهي الاشد خطراً) ، الخ . . ان السلطة السوفييتية ، اذ «تغرس» رأسمالية الدولة بشكل الامتيازات ، تقوي الانتاج الكبير ازاء الانتاج الصغير ، الانتاج المتطور ازاء الانتاج المتأخر ، الانتاج الآلي ازاء الانتاج اليدوي ؛ وهي تزيد كمية المنتجات التي تعود لها من الصناعة الكبيرة (حصتها) ، وتعزز العلاقات الاقتصادية التي تضبطها الدولة خلافاً للعلاقات البرجوازية الصغيرة الفوضوية . واذا طبقنا سياسة الامتيازات في حدود معقولة وباحتراس ، ساعدتنا بلا ريب في ان نحسن بسرعة (الى درجة معينة ، قليلة الارتفاع) حالة الانتاج ، ووضع العمال والفلاحين ، مقابل بعض التضحيات بالطبع ، مقابل التنازل للرأسمالي عن عشرات وعشرات الملايين من البودات من المنتجات الثمينة للغاية . اما المقياس والشروط التي تكون الامتيازات بموجبها مفيدة وغير خطرة علينا ، فتحددها نسبة القوى . ان النضال هو الذي يبت في هذا الامر ، لان الامتيازات هي ايضاً مظهر من مظاهر النضال ، هي استمرار النضال الطبقي

بشكل آخر ، وليست ابدأً احلال السلام الطبقي محل النضال الطبقي . ان النشاط العملي سيبين طرائق النضال .

ان رأسمالية الدولة بشكل الامتيازات هي ، بالمقارنة مع سائر اشكال رأسمالية الدولة في قلب النظام السوفييتي ، الشكل الذي ربما هو الشكل الابسط ، الاوضح ، الاجلى ، الشكل ذو المعالم الادق . فامامنا هنا ، بكل جلاء ، معاهدة صريحة ، مكتوبة ، مع رأسمالية اوروبا الغربية ، الرأسمالية الاوفر ثقافة ، الاكثر تقدماً . ونحن نعرف بدقة مكاسبنا وخسائرنا ، حقوقنا وواجباتنا ؛ نحن نعرف بدقة الاجل الذي نمح فيه الامتياز ، نعرف شروط الاسترداد والتعويض قبل الموعد ، اذا كانت المعاهدة تنص على هذا الحق . نحن ندفع «جزية» معينة للرأسمالية العالمية ، ندفع لها ، بهذا الصدد او ذاك ، «فدية» ، مقابل حصولنا فوراً على درجة معينة من استقرار وضع السلطة السوفييتية ، من تحسين احوال ادارتنا الاقتصادية . اما صعوبة القضية فيما يخص الامتيازات ، فتتخصر كلياً في ضرورة التأمل في كل شيء ، ووزن كل شيء عند اجراء عقد الامتياز ، ومعرفة السهر فيما بعد على تنفيذه . يقيناً ان هناك مصاعب ، ومن الارجح ان تكون الاخطاء في هذا المجال امراً محتماً في الازمنة الاولى . ولكن هذه المصاعب هي اقل المصاعب بالقياس الى سائر مهام الثورة الاجتماعية ، بالقياس ، مثلاً ، الى سائر اشكال تطور رأسمالية الدولة ، وقبولها وغرسها .

واكبر مهمة تواجه جميع العاملين في الحزب والسوفييتيات عند تطبيق الضريبة العينية ، هي ان يعرفوا كيف يطبقون مبادئ ، اصول ، اسس السياسة «الامتيازية» (اي السياسة المشابهة لرأسمالية الدولة «الامتيازية») على سائر اشكال الرأسمالية والتجارة الحرة والتداول المحلي ، الخ . .

لنأخذ التعاونيات . ليس من باب العبث اذا كان المرسوم حول الضريبة العينية قد استتبع فوراً اعادة النظر في لائحة النظام التعاوني وتوسيع «حرية» التعاونيات وحقوقها الى حد ما . فان التعاونيات هي ايضاً شكل من اشكال رأسمالية الدولة ، ولكنه شكل اقل بساطة ، واشد تعقيداً ، ومعالمه اقل وضوحاً ، وهو

لهذا السبب ، يضع عملياً السلطة السوفيتية امام مصاعب اكبر . ان تعاونيات منتجي البضائع الصغار (والكلام هنا لا يتناول التعاونيات العمالية ، بل تعاونيات منتجي البضائع الصغار بوصفها العنصر المهيمن ، النموذجي في بلد من صغار الفلاحين) تولد حتماً علاقات برجوازية صغيرة ، علاقات رأسمالية ، وتسهم في تطويرها ، وتدفع الرأسماليين الصغار الى المقدمة ، وتؤمن لهم اكبر المنافع . ولا يمكن ان يكون الحال على غير ذلك طالما تقوم هيمنة صغار ارباب العمل وتتوافر امكانية المبادلات وكذلك ضرورتها . وفي الظروف الراهنة في روسيا ، تعني الحرية والحقوق من اجل التعاونيات ، الحرية والحقوق من اجل الرأسمالية . ومن الحماية او الاجرام اغماض العيون عن هذه الحقيقة البديهية . ولكن الرأسمالية «التعاونية» في ظل سلطة السوفييتات ، هي ، خلافاً للرأسمالية الخاصة ، نوع من رأسمالية الدولة وهي بهذه الصفة نافعة ومفيدة لنا اليوم ، الى حد ما ، بالطبع . وبما ان الضريبة العينية تعني حرية بيع الفوائض الباقية (التي لا تؤخذ بشكل الضريبة) ، فانه يترتب علينا ان نبذل جهودنا لكي نوجه تطور الرأسمالية هذا ، - اذ ان حرية البيع ، حرية التجارة ، **انما هي** تطور الرأسمالية ، - وجهة الرأسمالية التعاونية . ان الرأسمالية التعاونية تشبه رأسمالية الدولة بمعنى انها تسهل الحساب ، والرقابة ، والاشراف ، والعلاقات التعاقدية بين الدولة (وفي هذه الحال ، الدولة السوفيتية) والرأسمالي . ان التعاون ، من حيث هو شكل من اشكال التجارة ، افيد وانفع من التجارة الخاصة ، لا لاسباب المشار اليها وحسب ، بل ايضاً لانه يسهل اتحاد ، تنظيم الملايين من السكان ، ثم جميع السكان ؛ والواقع ان هذا الظرف يمثل بدوره مزية هائلة من حيث الانتقال المقبل من رأسمالية الدولة الى الاشتراكية .

لنقارن الآن الامتيازات والتعاون ، بوصفهما شكلين من اشكال رأسمالية الدولة . ان الامتياز يقوم على الصناعة الآلية الضخمة ؛ والتعاون ، على الصناعة الصغيرة ، على الصناعة اليدوية ، وحتى البطيريركية جزئياً . والامتياز ، في كل عقد

امتياز ، يعني رأسمالياً واحداً او شركة واحدة ، او سينديكة واحدة ، او كارتلاً واحداً ، او تروستاً واحداً . بينا التعاون يشمل الآلاف ، بل الملايين من صغار ارباب العمل . ان الامتياز يقبل بل انه يفترض عقداً معيناً وأجلاً معيناً . بينا التعاون لا يقبل لا عقداً ولا أجلاً دقيقاً تماماً . ومن الاسهل بكثير ابطال قانون عن التعاونيات من فسخ عقد امتياز . ولكن فسخ العقد يعني دفعة واحدة ، وبكل بساطة ، فسخ العلاقات الفعلية مع الرأسمالي على الفور ، علاقات التحالف الاقتصادي او «التعايش» الاقتصادي ، بينا لا يستطيع اي الغاء لقانون التعاونيات ، ولا اي قانون بوجه عام ، ان يضع حداً دفعة واحدة «للتعايش» الفعلي بين سلطة السوفييتات وصغار الرأسماليين ، وليس هذا وحسب ، بل انه لا يستطيع ايضاً ، بوجه عام ، فسخ العلاقات الاقتصادية القائمة . ان «مراقبة» صاحب امتياز امر ميسور ، ولكنه من الصعب مراقبة التعاونيين . ان الانتقال من نظام الامتيازات الى الاشتراكية انما يعني الانتقال من شكل من اشكال الانتاج الضخم الى شكل آخر . والانتقال من التعاون بين صغار المنتجين الى الاشتراكية انما يعني الانتقال من الانتاج الصغير الى الانتاج الضخم ، اي اجراء انتقال اعقد ، ولكن بمقدوره ، في المقابل ، ان يشمل ، في حال النجاح ، جماهير اوسع من السكان ، ويجتث جذور العلاقات القديمة السابقة للاشتراكية ، بل السابقة للرأسمالية ، وهي جذور اشد عمقاً وحيوية ، واشد عناداً في مقاومة كل «جديد» . ان سياسة الامتيازات ستعطينا ، في حال النجاح ، عدداً غير كبير من المشروعات الضخمة النموذجية - بالمقارنة مع مشروعاتنا - في مستوى الرأسمالية الحديثة المتقدمة ؛ وبعد بضع عشرات من السنين ، ستنتقل هذه المشروعات بكليتها الى ملكيتنا . اما السياسة التعاونية ، فانها في حال النجاح ستؤدي الى نهوض الاقتصاد الصغير وتسهل انتقاله ، في اجل غير معين ، الى الانتاج الضخم ، على اساس الاتحاد الاختياري .

لنر الآن الى الشكل الثالث من اشكال رأسمالية الدولة . الدولة تستخدم الرأسمالي بوصفه تاجراً ، وتدفع له عمولة

معينة لقاء بيع منتجات الدولة وشراء منتجات المنتج الصغير .
الشكل الرابع : الدولة تؤجر رأسمالياً متعهداً من ملكها
مؤسسة ، استثمار ، قطاعاً غائباً ، قطعة من الارض ، الخ ، ؛
والحال ، ان عقد الايجار يشبه اكثر ما يكون عقد امتياز . ان
هذين الشكلين من رأسمالية الدولة ، انما لا يتناولهما الحديث
عندنا اطلاقاً ، وليس موضع تفكير ، ولا موضع ملاحظة . وهذا
ما لا يفصح عن قوتنا وذكائنا ، بل عن ضعفنا وانعدام ذكائنا .
فنحن نخشى ان ننظر الى «الحقيقة الدنيا» وجها لوجه ، وغالباً
جداً ما ندع انفسنا ننساق وراء «الوهم الذي يرفعنا» (١٨) .
ونحن ننزل على الدوام الى القول باننا ننتقل «نحن» من الرأسمالية
الى الاشتراكية ، ناسين ان نتصور بدقة ووضوح من هم هؤلاء
«نحن» . ولكي نكون فكرة واضحة عن ذلك ولا ننساه ، يجدر
ألا تغيب عن بالنا لائحة جميع الاجزاء المكوّنة ، لائحة جميع
النماذج الاجتماعية الاقتصادية المختلفة بلا استثناء ، التي تؤلف
اقتصادنا الوطني ، كما اوردها في مقالي بتاريخ ٥ ايار (مايو)
١٩١٨ (١٩) . «نحن» ، اي طليعة البروليتاريا ، فصيلتها
المتقدمة ، نحن ننتقل مباشرة الى الاشتراكية . ولكن الفصيلة
المتقدمة ليست سوى قسم صغير من كل البروليتاريا ،
والبروليتاريا ليست بدورها سوى قسم صغير من جماهير
السكان جميعها . ولكي نتمكن «نحن» من اداء مهمتنا بنجاح ، وهي
الانتقال مباشرة الى الاشتراكية ، ينبغي لنا ان ندرك السبل
والطرائق والوسائل والاساليب الوسيطة التي لا غنى عنها
للانتقال من العلاقات السابقة للرأسمالية الى الاشتراكية . هنا
عقدة القضية.

انظروا الى خريطة جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية
السوفييتية . في شمال فولوغدا ، وجنوب شرق روستوف على
الدون وفي ساراتوف ، وجنوب اورنبورغ واومسك ، وشمال
تومسك ، تمتد اراض شاسعة يمكن ان تقوم فيها عشرات من
الدول الواسعة الراقية . ولكن الاوضاع البطريكية ، ونصف
البربرية والبربرية بكل معنى الكلمة هي التي تسود في جميع
هذه الارحاب . وفي الارياف النائية فيما تبقى من روسيا ، اي

حيث عشرات الفراسخ من الطرق القروية ، او بالاصح عشرات الفراسخ دون اي طريق ، تفصل القرية عن السكة الحديدية ، اي عن كل صلة مادية بالثقافة ، بالرأسمالية ، بالصناعة الضخمة ، بالمدينة الكبيرة ، ترى ، أليس النظام البطيركي ، والاولوموفية (٢٠) ، ونصف البربرية ، هي التي تسود في كل مكان ، في جميع هذه الانحاء ايضاً ؟

فهل يمكن تصور الانتقال مباشرة من هذا الوضع السائد في روسيا ، الى الاشتراكية ؟ اجل ، الى حد ما ، ولكن بشرط واحد ، هو الشرط الذي نعرفه اليوم بكل دقة بفضل العمل العلمي الشاسع المنجز (٢١) . عنيت بهذا الشرط الكهربائية . فاذا توصلنا الى بناء عشرات من المحطات الكهربائية المنطقية (ونحن نعرف اليوم اين وكيف يمكن ويجب بناؤها) ؛ واذا توصلنا الى تزويد جميع القرى بالطاقة الكهربائية من هذه المحطات ، واذا توصلنا الى الحصول على عدد كاف من المحركات الكهربائية وغيرها من الآلات حينذاك لن يقتضي الامر او يكاد اي درجات انتقالية ، اي حلقات وسيطة للانتقال من النظام البطيركي الى الاشتراكية . ولكننا نعرف تماماً ان هذا الشرط «الواحد» يتطلب عشر سنوات ، على الاقل ، لانجاز اعمال الدفعة الاولى فقط ؛ اما فيما يخص تقصير هذه المدة ، فلا يمكن التفكير به الا اذا انتصرت الثورة البروليتارية في بلدان امثال انجلترا والمانيا واميركا .

والحال ، ينبغي لنا ، بالنسبة للسنوات القادمة القريبة ، ان نعرف كيف نفكر بالحلقات الوسيطة التي في مستطاعها ان تسهل الانتقال من النظام البطيركي ، من الانتاج الصغير ، الى الاشتراكية . فكثيراً ما يحدث «لنا» ، واليوم ايضاً ، ان ننزلق الى المحاكمة التالية : «الرأسمالية شر والاشتراكية خير» . ولكن هذه المحاكمة خاطئة ، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار مجمل النماذج الاجتماعية الاقتصادية القائمة ، ولا تتعرض الا لاثنين .

ان الرأسمالية شر بالنسبة للاشتراكية . والرأسمالية خير بالنسبة للقرون الوسطى ، بالنسبة للانتاج الصغير ، بالنسبة للدواوينية التي يولدها تبعر المنتجين الصغار . وبما اننا لا

نستطيع بعد ان نحقق الانتقال المباشر من الانتاج الصغير الى الاشتراكية ، فان الرأسمالية امر محتم ، الى حد ما ، بوصفها نتيجة طبيعية للانتاج الصغير والمبادلات ؛ فينبغي لنا اذن ان نستخدم الرأسمالية (ولا سيما بتوجيهها وجهة رأسمالية الدولة) بوصفها حلقة وسيطة بين الانتاج الصغير والاشتراكية ، بوصفها وسيلة ، سبيلاً ، اسلوباً ، شكلاً يتيح زيادة القوى المنتجة .

خذوا مسألة الدواوينية وابحثوها من وجهة نظر الاقتصاد . في ٥ ايار (مايو) ١٩١٨ ، لم تكن الدواوينية لتظهر في مجالنا البصري . فبعد ثورة اكتوبر بستة اشهر ، بعد ان دمرنا الجهاز الدواويني السابق من اسسه ، لم نلاحظ بعد آنذاك وجود هذا الشر .

وتمضي سنة اخرى . وينعقد المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي في روسيا من ١٨ الى ٢٣ آذار (مارس) ١٩١٩ . ويقر برنامج الحزب الجديد حيث نتكلم بصراحة ، دون خشية من الاعتراف بوجود الشر ، ولكن ، على العكس ، رغبة في كشفه ، وفضحه ، والتشهير به ، وحفز الفكر والارادة ، والطاقات ، والنشاطات لمحاربة هذا الشر ، - حيث نتكلم عن «انبعاث الدواوينية جزئياً في قلب النظام السوفييتي» .

وتمضي سنتان اخريان ايضاً . وفي ربيع ١٩٢١ ، بعد مؤتمر السوفييتات الثامن الذي ناقش (كانون الاول - ديسمبر - ١٩٢٠) مسألة الدواوينية ، وبعد المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي في روسيا (آذار - مارس - ١٩٢١) الذي استخلص رصيد المناقشات المرتبطة اوثق ارتباط بتحليل الدواوينية ، نرى هذا الشر ينتصب امامنا بمزيد من الوضوح ، بمزيد من الدقة ، بمزيد من الخطر . فما هي الاصول الاقتصادية للدواوينية ؟ هذه الاصول هي ، بدرجة رئيسية ، على نوعين : من جهة ، لمكافحة حركة العمال (والفلاحين جزئياً) الثورية على وجه الضبط ، تحتاج البرجوازية المتطورة الى جهاز دواويني ، عسكري اولاً ثم قضائي ، الخ . . وهذا غير موجود عندنا . فان محاكمنا محاكم طبقية موجهة ضد البرجوازية . وجيشنا جيش

طبقى موجه ضد البرجوازية . ولا وجود للدواوينية في الجيش ، بل في المؤسسات التي تخدمه . واصل الدواوينية الاقتصادي عندنا آخر : انه تشتت ، تبعثر المنتجين الصغار ، وبؤسهم ، وجهلهم ، وانعدام الطرق ، والامية ، وانعدام التداول بين الزراعة والصناعة ، وانعدام الصلة والتأثير المتبادل بينهما . وهذا ناجم الى حد كبير ، عن الحرب الاهلية . فعندما كنا محاصرين ، مطوّقين من كل جانب ، مقطوعين عن بقية العالم ، وثم عن جنوبنا الغني بالحبوب ، وسيبيريا ، والاحواض الفحمية ، لم يكن في مقدورنا بعث الصناعة . وكان علينا ان نقدم على «الشيوعية الجريبة» ، وألا نخشى من اللجوء الى اقصى التدابير : اننا سنتحمل ما هو اقرب من الجوع ، وما هو اسوأ ايضاً ، ولكننا سنصون سلطة العمال والفلاحين ، باي ثمن كان ، رغم الخراب الذي لم يسمع بمثله من قبل ، ورغم انعدام التداول . ولم ندع الخوف يتسرب الى نفوسنا بفعل ما اخاف الاشتراكيين-الثوريين والمناشفة (الذين ساروا في الواقع وراء البرجوازية لا سيما لانهم استسلموا للخوف ، للذعر) . ولكن ما كان شرط الانتصار في بلد محاصر ، في قلعة محاصرة ، قد كشف جانبه السلبي نحو ربيع ١٩٢١ على وجه الدقة ، حين طردت آخر قوات الحرس الابيض نهائياً من اراضي جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية . ففي قلعة محاصرة ، يمكن ويجب «تجميد» كل تداول . وبما ان الجماهير قد برهنت على بطولة خاصة ، فقد امكن احتمال هذا الوضع ثلاث سنوات . وبعد ذاك ، ازداد خراب المنتج الصغير تفاقمًا ، وارجى بعث الصناعة الضخمة أ'خر ايضاً وايضاً . وكلياً تكشفت الدواوينية ، بوصفها ارثاً عن «حالة الحصار» ، وبناءً فوقياً قائماً على تبعثر المنتجين الصغار وانسحاقهم . ينبغي لنا ان نعرف كيف نعترف بالشر بلا خشية لكي نحاربه بمزيد من الحزم ، لكي نبدأ من جديد من البداية مراراً وتكراراً . وفي جميع ميادين بنائنا ، سيترتب علينا مراراً عديدة ان نبدأ من جديد من البداية ، لكي نصلح ما لم ينجز ، مجرّبين مختلف الوسائل لمواجهة المهمة . وقد اتضح انه لا بد من تأجيل بعث الصناعة الضخمة ، وانه لا يمكن احتمال التداول «المجمد» بين

الصناعة والزراعة ؛ وانه ينبغي لنا بالتالي ان ننكب على مهمة اكثر تناسباً مع قوانا ، وهي بعث الصناعة الصغيرة . ومن هذا الجانب يجب ان تأتي مساعدتنا ، وهذا الجانب من المبنى الذي دمرته الحرب والحصار الى النصف ، يجب علينا دعمه . وبجميع الوسائل وبأي ثمن كان ، يجب تطوير التداول ، دون خشية من الرأسمالية ، ما دام النطاق المخصص لها عندنا (بفضل مصادرة املاك الملاكين العقاريين والبرجوازية في الاقتصاد ، بفضل سلطة العمال والفلاحين في مضمار السياسة) ضيق كفاية ، «معتدل» كفاية . هذه هي الفكرة الاساسية في الضريبة العينية ، وهذا هو مغزاها الاقتصادي .

وعلى جميع العاملين في الحزب والسوفييتيات ان يبذلوا كل جهودهم وكل انتباههم من اجل خلق ، من اجل استشارة المزيد من المبادرة في المحال : في المحافظات ؛ واكثر ايضاً في الاقضية ؛ واكثر ايضاً في النواحي (٢٢) والقرى ، في ميدان البناء الاقتصادي ، وبالضبط من حيث انهاض الاقتصاد الفلاحي فوراً ، وان بوسائل «صغيرة» ، بمقاييس صغيرة ، من حيث مساعدته عن طريق تطوير الصناعة الصغيرة المحلية . ان برنامج الدولة الاقتصادي الموحد يتطلب ان تكون هذه المهمة بالذات في مكان الصدارة من انتباهنا وعنايتنا ، في مكان الصدارة من الاعمال «الصدامية» . وان تحسناً معيناً يتحقق هنا ، اي على مقربة قريبة من «الاساس» الاكثر اتساعاً وعمقاً ، سيتيح لنا الشروع في اقصر الآجال في بعث الصناعة الضخمة بمزيد من العزيمة والنجاح .

ان مفوض التمويل لم يكن ليعرف حتى الآن الا توجيهاً اساسياً واحداً : حصّل الضريبة بنسبة ١٠٠ بالمئة . اما اليوم فالتوجيه آخر : حصّل الضريبة بنسبة ١٠٠ بالمئة في اقصر الآجال ، ثم حصّل ايضاً ١٠٠ بالمئة عن طريق المبادلة بمنتجات الصناعتين الضخمة والصغيرة . ان من يحصل ٧٥ بالمئة من الضريبة و٧٥ بالمئة (من المئة الثانية) عن طريق المبادلة بمنتجات الصناعتين الضخمة والصغيرة ، انما يقوم بعمل للدولة افيد مما لو حصّل ١٠٠ بالمئة من الضريبة و٥٥ بالمئة (من المئة الثانية) عن طريق المبادلة . ان مهمة مفوض التمويل تتعقد . فهي ، من جهة ، مهمة

مالية . حصل الضريبة بأسرع ما يمكن ، وباكثر ما يمكن من العقلانية . وهي ، من جهة اخرى ، مهمة اقتصادية عامة . ويجب عليه ان يبذل جهده لتوجيه التعاون ، لتشجيع الصناعة الصغيرة ، لتطوير المبادرة والمبادأة في المجال ، بطريقة تزيد وتعزز التداول بين الزراعة والصناعة . نحن لا نزال ننفذ هذه المهمة بصورة سيئة جداً ، والدليل على ذلك البيروقراطية . ينبغي لنا ألا نخشى من الاعتراف بانه **في مستطاعنا ومن واجبنا ان نتعلم الكثير ايضاً من الرأسماليين** في هذا المضمار . لنقارن نتائج التجربة العملية الحاصلة في المحافظات والاقضية والنواحي والقرى : في هذه المحلة ، توصل رأسماليون خاصون ورأسماليون صغار خاصون الى هذه النتيجة . وجنوا تقريباً هذا الربح . هذه جزية ، اجرة دفعناها «لقاء التعليم» . لا بأس من الدفع لقاء العلم ، شرط ان يعطي ثمرة . وفي المحلة المجاورة ، تحققت ، عن طريق التعاونيات ، تلك النتيجة ، وجنت التعاونيات ذلك القدر من الربح . وفي محلة ثالثة ، تحققت نتيجة ثالثة ، بطرق حكومية محضة ، بطرق شيوعية محضة (هذه الحالة الثالثة ستكون ، في الوقت الراهن ، استثناء نادراً) .

ينبغي على كل مركز اقتصادي في المقاطعة ، على كل مجلس اقتصادي في المحافظة يعمل لدى اللجنة التنفيذية ، ان يطرح ، كمهمة ملحة ، التنظيم الفوري لشتى التجارب او لشتى مناهج «التداول» بفضل الفوائض التي تبقى للفلاحين بعد ان يسددوا الضريبة العينية . وبعد بضعة اشهر ، يجب ان تحصل نتائج عملية تمكن مقارنتها ودراستها . ملح محلي او مستجلب ؛ كاز من المركز ؛ صناعة حرفية لتحويل الخشب ؛ حرف تستخدم المواد الاولى المحلية وتقدم بعض المنتجات الضرورية والمفيدة للفلاحين وان كانت غير مهمة جداً ؛ «الفحم الاخضر» (استخدام مجاري المياه المحلية القليلة الاهمية لغايات الكهرباء) ، الخ . ، الخ . - يجب استغلال كل شيء لحفز التداول ، باي ثمن كان ، بين الصناعة والزراعة . وان من يحصل في هذا الميدان على الحد الاقصى من النتائج ، وان عن طريق الرأسمالية الخاصة ، وحتى بدون التعاون ، بدون تحويل هذه الرأسمالية مباشرة الى

رأسمالية للدولة ، - انما يكون قد قدم لقضية بناء الاشتراكية في عموم روسيا ، خدمة اوفى من خدمة من «يفكر» في نقاوة الشيوعية ، ويدبج النظم والقواعد والتعليمات لرأسمالية الدولة والتعاونيات ، ولكنه لا يدفع التداول عملياً اي خطوة الى الامام . قد يبدو هذا من باب التناقض : الرأسمالية الخاصة بدور مساعد للاشتراكية ؟

ولكن هذا لا يتسم باي تناقض : انما هو واقع لا جدال فيه اطلاقاً من الناحية الاقتصادية . فما دام بلدنا بلداً من صغار الفلاحين ، بلداً ثقلياته مخربة تخريباً شديداً ، بلداً خرج للتو من الحرب والحصار ، وتوجهه سياسياً البروليتاريا التي تحوز النقلات والصناعة الضخمة ، فانه ينجم حتماً من هذه الوقائع ، اولاً ، ان التداول المحلي يتصف في الوقت الحاضر باهمية اولية ؛ ثانياً ، ان الرأسمالية الخاصة (وبالاحرى رأسمالية الدولة) يمكن استخدامها لمساعدة الاشتراكية .

ولكن لا نتناقش حول الكلمات . فاننا حتى الآن لا نزال نناقش في هذا المضمار الى ما لا حد له . يجب ان ندخل على التجربة العملية قدر ما يمكن من التنوع ، ويجب دراستها اكثر ما يمكن . فهناك احوال يرتدي فيها التنظيم المثالي للعمل المحلي ، وان على نطاق صغير جداً ، اهمية اكبر بالنسبة للدولة من اهمية نشاط كثرة من هيئات الدولة المركزية . وفي الوقت الحاضر على وجه الضبط ، تواجه بلادنا هذه الاحوال بالذات فيما يخص الاقتصاد الفلاحي بوجه عام ، ومبادلة المنتجات الزراعية الفائضة مقابل المنتجات الصناعية بوجه خاص . وفي هذا المضمار ، يرتدي التنظيم المثالي لهذا العمل ، وان في ناحية واحدة ، اهمية اكبر بالنسبة للدولة عموماً من اهمية التحسين «المثالي» في الجهاز المركزي لهذه او تلك من مفوضيات الشعب . ذلك ان جهازنا المركزي قد تكوّن خلال ثلاث سنوات ونصف السنة الى حد انه اكتسب بعض الجمود الضار ؛ ونحن لا نستطيع تحسينه بسرعة وبصورة ملحوظة ؛ ونحن لا نعرف كيف نفعل هذا . فلتحسينه بصورة اكثر جذرية ، لاستشارة تدفق آخر من القوى الجديدة ، لمحاربة البيروقراطية بنجاح ،

للتغلب على هذا الجمود الضار ، يجب ان تأتي المساعدة من المحال ، من القاعدة ، من التنظيم المثالي «لكل» موحد ، مهما كانت مقاييسه صغيرة ، شرط ان يتناول حقاً «كلاً» موحداً ، اي ان لا يتناول استثماراً واحدة ، فرعاً واحداً من فروع الاقتصاد ، مؤسسة واحدة ، بل **مجمل كل** العلاقات الاقتصادية ، **مجمل كل** التداول الاقتصادي ، وان في محلة صغيرة .

ان اولئك الملزمين بيننا بالعمل في الهيئات المركزية سيواصلون تحسين الجهاز وتطهيره من البيروقراطية ، وان بمقاييس متواضعة يمكن تحقيقها فوراً . ولكن المساعدة الرئيسية في هذا المجال تأتي وستأتي من المحال . والامور ، بقدر ما تستطيع الحكم عليها ، تسير بالاجمال في المحال خيراً مما في المركز . وهذا امر مفهوم ، لان شر البيروقراطية يتركز ، طبعاً ، في المركز ؛ وبهذا الصدد ، لا يمكن لموسكو الا تكون اسوأ مدينة ، وبوجه عام ، اسوأ «محلة» في الجمهورية . ففي المحال ، تنطلق الانحرافات عن المتوسط في الاتجاهين كليهما ؛ والانحرافات في الاتجاه الطالح اندر مما في الاتجاه الصالح . فالانحرافات في الاتجاه الطالح ، انما هي تجاوزات قدماء الموظفين ، والملاكين العقاريين ، والبرجوازيين ، وغيرهم من الاوباش ممن التزقوا بالشيوعيين ، ويرتكبون احياناً قبائح واعمالاً تعسفية شنيعة ، ويقتربون شر الاهانات بحق الفلاحين . ان ما يجب هنا ، انما هو تنظيف اربابي : المحاكمة في مكان الجريمة والاعداد حتماً . لندع المارتوفيين (٢٣) والتشيرنوفيين (٢٤) وصغار البرجوازيين اللاحزبيين الذين يشبهونهم ، يقرعون صدورهم صائحين : «المجد لله ، انا لا اشبههم» ، انا لم اقر قط ولا اقر بالارهاب» . ان هؤلاء الحمقى «لا يقرون بالارهاب» لانهم اختاروا لانفسهم دور اعوان اذلاء للحرس الابيض ، لكي يخدعوا العمال والفلاحين . والاشتراكيون - الثوريون والمناشفة «لا يقرون بالارهاب» لانهم يقومون بدورهم ومضمونه **تعريض الجماهير** ، تحت راية «الاشتراكية» ، **لارهاب الحرس الابيض** . وهذا ما اثبتته الكيرنسكية والكورنيلوفية في روسيا ، والكولتشاكية في سيبيريا (٢٥) ، والمنشفية في جورجيا ؛ وهذا ما اثبتته ابطال

الاممية الثانية والاممية «الثانية والنصف» (٢٦) في فنلنده ،
والمجر ، والنمسا ، والمانيا ، وايطاليا ، وانجلترا ، الخ . .
لندع الاعوان الاذلاء ، اعوان ارهاب الحرس الابيض ، يطردون
انفسهم لانهم ينكرون الارهاب ، اياً كان . اما نحن ، فاننا
سنواصل قول هذه الحقيقة المضنية ولكنها الثابتة بلا جدال :
في البلدان التي تجتاز ازمة لا سابق لها ، وحيث شهدنا ، بعد
الحرب الامبريالية في اعوام ١٩١٤-١٩١٨ ، تفسخ العلاقات
القديمة وتفاقم النضال الطبقي (وهذه هي حالة بلدان العالم
كافة) ، لا يمكن الاستغناء عن الارهاب ، مهما قال المنافقون
ومنمقو الجمل . فاما الارهاب الابيض ، الارهاب البرجوازي
بصيغته الاميركية ، والانجليزية (ارلنده) ، والايطالية
(الفاشيست) ، والالمانية ، والمجرية وغيرها ، واما الارهاب
الاحمر ، البروليتاري . وليس ثمة وسط ، وليس ثمة ولا يمكن
ان يكون ثمة حل «ثالث» .

واليكم الانحرافات في الاتجاه الصالح : النضال الناجح ضد
البيروقراطية ، الحد الاقصى من الاهتمام بحاجات العمال
والفلاحين ، العناية اللامتناهية بانهاض الاقتصاد ، زيادة انتاجية
العمل ، تطوير التداول المحلي بين الزراعة والصناعة . ان هذه
الانحرافات في الاتجاه الافضل هي اكثر وقوعاً من الانحرافات في
الاتجاه الاسوأ ، ولكنها نادرة مع ذلك . غير انها موجودة . ففي
كل مكان في المحال ، تتألف قوى جديدة من شيوعيين شبان ،
زاخرين بالحمية ، متمرسين في محنة الحرب الاهلية والحرمانات .
اننا لا نزال ابعد من ان نفعل كل ما يلزم لدفع هذه القوى ،
بدأب وانتظام وبلا كلل ، من تحت الى فوق . والواقع ان في
الامكان ومن الضروري ان نفعل هذا بمزيد من المثابرة وبمقاييس
اوسع . فبعض العاملين يمكن ويجب نقلهم من عملهم في المركز
وارسالهم الى المحال : فهناك يوضعون على رأس الاقضية
والنواحي ؛ وينظمون فيها كل العمل الاقتصادي **بمجملة** تنظيمياً
مثالياً ؛ وهكذا يؤدون خدمة جلي ؛ ويقومون بعمل اهم بكثير
بالنسبة للدولة مما لو كانوا يمارسون وظيفة مركزية ما . لان
هذا التنظيم المثالي للعمل سيكون منبثاً للعاملين ، ومثالاً

سيكون من السهل نسبياً الاقتداء به . اما نحن ، في المركز ، فاننا سنستطيع ان نشجع «الاقتداء» العام بهذا النموذج ، ونجعله الزامياً على الجميع .

ان قضية تطوير «التداول» بين الزراعة والصناعة ، - بفضل فوائض المنتجات الزراعية التي تبقى للفلاح بعد ان يسدد الضريبة العينية وبفضل منتجات الصناعة الصغيرة ، وبصورة رئيسية الصناعة الحرفية - ان هذه القضية تتطلب ، بحكم جوهرها بالذات ، ان تبرهن **المحال** على **مبادرة** مستقلة ، حكيمة ، ذكية . ولهذا فان تنظيم العمل تنظيمياً مثالياً في الاقضية والنواحي يكتسب ، في الوقت الحاضر ، اهمية استثنائية تماماً بالنسبة لمجمل الدولة . ففي الميدان العسكري مثلاً ، ابان الحرب الاخيرة ضد بولونيا ، لم نخش مخالفة التسلسل الدواويني ، لم نخش ان «نزل رتبة» بعض من اعضاء مجلس الجمهورية العسكري الثوري ، ان ننقلهم (مع ابقائهم في هذه الوظيفة العالية ، المركزية) الى مناصب ادنى . فلماذا لا ننقل اليوم بعض اعضاء اللجنة التنفيذية المركزية لعامة روسيا او بعض اعضاء الهيئات القيادية في الدوائر ، او غيرهم من الرفاق ذوي المناصب العالية ، لكي نعهد اليهم بمنصب ، وان في قضاء ، وان في ناحية ؟ اننا لم «نتشبع» بعد «بالنزعة البيروقراطية» الى حد «الارتباك» من هذا النقل ! وسيظهر عندنا عشرات العاملين في المركز ممن يقبلون هذا النقل بكل طيبة خاطر . والحال ، ان البناء الاقتصادي في الجمهورية بأسرها سيكون من ذلك كسباً هائلاً ، وستضطلع الاقضية النموذجية ، او النواحي النموذجية ، لا بدور كبير جداً وحسب ، بل ايضاً بدور حاسم ، تاريخي واضح .

وللمناسبة تجدر الاشارة الى ظرف صغير ، ولكن له اهميته مع ذلك ، عنيت به التغيير الواجب اجراؤه في موقفنا المبدئي من مكافحة المضاربة . ينبغي لنا ان نؤيد ، ومن مصلحتنا ان نطور التجارة «النظامية» ، التي لا تحاول الافلات من رقابة الدولة . غير انه يستحيل التمييز بين المضاربة والتجارة «النظامية» ، اذا رأينا الى المضاربة من وجهة نظر الاقتصاد السياسي . ان حرية التجارة ، انما هي الرأسمالية ؛

والرأسمالية ، انما هي المضاربة . وما الرغبة في اغماض العيون عن هذا الا مدعاة للضحك .

فما العمل ؟ اعفاء المضاربة من العقاب ؟

كلا . يجب تنقيح وتعديل جميع القوانين المتعلقة بالمضاربة ؛ اعلان كل **اختلاس** ، كل محاولة ، مباشرة او غير مباشرة ، سافرة او مستورة ، **للتهرب من رقابة الدولة** ، **واشرافها** ، **وحسابها** ، جريمة تستحق العقاب (وملاحقتها عملياً بصرامة اشد بثلاثة اضعاف بالقياس الى الماضي) . وبطرح القضية على هذا النحو (في مجلس مفوضي الشعب ، بدأ العمل منذ حين ، اي ان مجلس مفوضي الشعب قد امر بالبدء في تنقيح القوانين المتعلقة بالمضاربة) نتوصل الى توجيه تطور الرأسمالية ، المحتوم الى حد ما والضروري لنا ، وجهة رأسمالية **الدولة** .

الرصيد السياسي والاستنتاج السياسي

يبقى لي ان ابحث ، وان بايجاز ، الوضع السياسي كما نشأ ، وكما عدّله الاقتصاد الذي رسمت لكم عنه لوحة تخطيطية منذ حين .

لقد رأينا ان سمات اقتصادنا الاساسية في عام ١٩٢١ هي نفس سماته في عام ١٩١٨ . وقد جاء ربيع ١٩٢١ ، ولا سيما من جراء سوء الموسم والجائحة ، يؤزم ، الى اقصى حد ، وضع الفلاحين فوق ما هو عليه من صعوبة قصوى بسبب من الحرب والحصار . وقد آل هذا التأزيم الى تأرجحات سياسية تشكل ، بوجه عام ، «طبيعة» المنتج الصغير ذاتها . واسطع تعبير عن هذه التأرجحات انما كانته فتنة كرونشتادت (٢٧) .

ان ابرز سمة في احداث كرونشتادت ، انما هي على وجه الدقة التأرجحات الملازمة للعنصر البرجوازي الصغير . قليل جداً من الاشياء الملموسة ، الدقيقة ، المحددة . شعارات غامضة : «الحرية» ، «حرية التجارة» ، «التحرير» ، «السوفييتات بدون البلاشفة» ، او اعادة انتخاب السوفييتات ، او التخلص من «ديكتاتورية الحزب» ، الخ . الخ . المناشفة والاشتراكيون-

الثوريون على السواء يصرحون ان حركة كرونشتادت حركة «هم» . فكتور تشيرنوف يوجه رسولا الى كرونشتادت ؛ بناء على اقتراح من هذا الرسول ، المنشفي فالك ، احد زعماء كرونشتادت ، يصوت في هذه المدينة بتأييد «الجمعية التأسيسية» . كبل الحرس الابيض يتعبأ «من اجل كرونشتادت» على الفور ، بسرعة راديو-تلغرافية ، اذا جاز القول . الاختصاصيون العسكريون البيض في كرونشتادت ، عدة اختصاصيين ، وليس كوزلوفسكي وحده ، يرسمون خطة لانزال الجنود من البحر في اورانييناوم ، وهذه الخطة اخافت الجمهور المتردد من المناشفة والاشتراكيين-الثوريين واللاحيبيين . اكثر من خمسين صحيفة للحرس الابيض الروسي في الخارج تشن حملة شديدة جنونية «من اجل كرونشتادت» . البنوك الضخمة ، وجميع قوى الرأسمال المالي تفتح التبرعات لدعم كرونشتادت . الكاديتي ميليوكوف ، هذا الزعيم الذكي للبرجوازية والملاكين العقاريين ، يشرح بصبر واناة للاحمق فكتور تشيرنوف (وبصورة غير مباشرة للمنشفيين دان وروجكوف ، المعتقلين في احد سجون بتروغراد لعلاقتهم بكرونشتادت) ان لا ضرورة للتعجيل في عقد الجمعية التأسيسية ، وانه يمكن ويجب تأييد سلطنة السوفييتات ولكن بدون البلاشفة .

ويقيناً انه ليس من الصعب ان يكون المرء اذكى من الحمقى الشغوفين بأنفسهم امثال تشيرنوف ، فارس الجملة البرجوازية الصغيرة ، او مارتوف ، فارس الاصلاحية البرجوازية الصغيرة المقنعة بقناع «الماركسية» . والحال ، ليس جوهر القضية في ان ميليوكوف ، كفرد ، هو اذكى ؛ بل في ان زعيم البرجوازية الكبيرة الحزبي ، هو ، بحكم وضعه الطبقي ، ابعد نظراً ، ويدرك طابع القضية الطبقي والعلاقات السياسية احسن من زعماء البرجوازية الصغيرة ، التشيرنوفيين والمارتوفيين . لان البرجوازية هي فعلاً قوة طبقية تسيطر حتماً ، في النظام الرأسمالي ، سواء في بلد ملكي ام في اوفى الجمهوريات ديموقراطية ، وتتمتع حتماً ايضاً بمساندة البرجوازية العالمية؛ في حين ان البرجوازية الصغيرة ، -اي جميع ابطال الاممية الثانية والاممية «الثانية والنصف» ، -لا

يمكن لها ان تكون ، بحكم جوهر القضية الاقتصادي ، الا تعبيراً عن العجز الطبقي . ومن هنا ترددات البرجوازية الصغيرة ، وجملها الطنانة الفارغة ، وهزالها . في عام ١٧٨٩ ، كان لا يزال في مستطاع البرجوازيين الصغار ان يكونوا ثوريين كباراً ؛ وفي عام ١٨٤٨ ، كانوا مدعاة للسخر والشفقة ؛ وفي ١٩١٧-١٩٢١ ، غدوا اعواناً للرجعية يشيرون الاشمزاز ، وخدماء سافرين لها بحكم دورهم الحقيقي ، سواء أكانوا يسمونهم تشيرنوف ، او مارتوف ، او كاوتسكي ، او ماكدونالد (٢٨) ، الخ . الخ . . . وحين يصرح مارتوف في مجلته البرلينية (٢٩) ان كرونشتادت لم ترفع شعارات منشفية وحسب ، بل اثبتت ايضاً امكانية قيام حركة معادية للبلاشفة ولا تخدم كلياً مصالح الحرس الابيض ، الرأسماليين والملاكين العقاريين ، فانه يضرب المثل على نرجس برجوازي صغير شغوف بنفسه . لنغمض عيوننا بكل بساطة عن هذا الواقع وهو ان جميع البيض الحقيقيين قد حيوا المشتركين في فتنة كرونشتادت وجمعوا الاموال ، بواسطة البنوك ، لمساعدة كرونشتادت ! وان ميلوكوف اعلى حق ضد التشيرنوفيين والمارتوفيين ، لانه يكشف الستار عن التكتيك **الحقيقي** لقوة الحرس الابيض **الحقيقية** ، قوة الرأسماليين والملاكين العقاريين : **لندعم** ايّ كان ، وحتى الفوضويين ، لندعم اي سلطة كانت للسوفييتات ، شرط قلب البلاشفة ، **شرط انتقال السلطة** ! ولا فرق ان يجري هذا نحو اليمين او نحو اليسار ، نحو المناشفة او نحو الفوضويين ، ولكن شرط انتقال السلطة من البلاشفة ؛ اما الباقي ، - اما الباقي ، فاننا «نحن» الميليكوفيين ، «نحن» الرأسماليين والملاكين العقاريين ، سنفعله «بأنفسنا» ؛ فالجماعة الفوضوية ، والتشيرنوفيون والمارتوفيون ، سنطردهم لاطمينهم على اقفيتهم ، كما فعلنا بتشيرنوف ومايسكي في سيبيريا ، كما فعلوا في المجر بالتشيرنوفيين والمارتوفيين المجريين ، كما فعلوا في المانيا بكاوتسكي وفي فيينا بفريديرخ آدler (٣٠) واضرابه وشركاه . ان اشباه نرجس البرجوازيين الصغار هؤلاء ، - من مناشفة ، واشتراكيين-ثوريين ، ولاحزبيين ، - انما خدعتهم

البرجوازية الحقيقية ذات التفكير العملي وضللتهم بالمثلثات وطردهم عشرات المرات في سياق جميع الثورات وفي جميع البلدان . وهذا ما اثبته التاريخ . وهذا ما اكدته الوقائع . ان اشباه نرجس يثرثرون بينا الميليوكوفيون والبيض يعملون عملهم .

«شرط انتقال السلطة من البلاشفة ، ولا فرق اذا انتقلت قليلاً الى اليمين او قليلاً الى اليسار ، فليس هذا المهم ، اما الباقي فسيأتي من تلقاء نفسه» . ان ميليوكوف لعلّ تمام الحق في هذا . وهذه حقيقة طبقية اكدتها كل تاريخ الثورات في جميع البلدان ، اكدتها قرون وقرون من مرحلة التاريخ الحديث ، بعد القرون الوسطى . ان صغار المنتجين المبعثرين ، اي الفلاحين ، توحدتهم اقتصادياً وسياسياً اما البرجوازية (هكذا كان الحال دائماً في النظام الرأسمالي ، في جميع البلدان ، في جميع الثورات في الازمنة الحديثة ؛ وسيكون الحال دائماً هكذا في النظام الرأسمالي) ، واما البروليتاريا (هكذا كان الحال ، بصورة جنينية ، وخلال زمن قصير جداً ، عند الدرجة القصوى من تطور بعض من اكبر الثورات في التاريخ الحديث ؛ هكذا كان الحال في روسيا ، في ١٩١٧-١٩٢١ ، بشكل اكثر تطوراً) . ان اشباه نرجس الشغوفين بانفسهم هم وحدهم من يستطيعون الثروة والحلم بسبيل «ثالث» ، «بقوة ثالثة» .

فبفضل جهود جسيمة ، وفي غمار نضال ضار ، كوّن البلاشفة طليعة بروليتارية في مقدورها ان تدير البلاد ، وانشأوا وصانوا ديكتاتورية البروليتاريا ؛ وقد ظهرت نسبة القوى الطبقية في روسيا واضحة وضوح النهار ، بعد تجربة عملية دامت اربع سنوات . من جهة ، الطليعة المتمرسه ، الصلبة كالفولاذ ، طليعة الطبقة الثورية الوحيدة ؛ من جهة اخرى ، العنصر البرجوازي الصغير ، المتردد ؛ ثم الميليوكوفيون ، الرأسماليون والملاكون العقاريون ، الذين يترصدون في الخارج وتدعمهم البرجوازية العالمية . ان الامر واضح وضوح النهار . وهم وحدهم سيستغلون وفي مستطاعهم ان يستغلوا «انتقال السلطة» ايّ كان .

في كراس عام ١٩١٨ المنوه عنه آنفاً ، جاء بكل جلاء ان
«العدو الرئيسي» انما هو «العنصر البرجوازي الصغير» . «فاما
ان نخضعه لمراقبتنا وحسابنا واما ان يطيح بسلطة العمال ،
بصورة محتمة لا مناص منها ، كما اطاح بالثورة اضراب نابليون
وكافينياك الذين يولّدون بالضبط في ارض الملكية الصغيرة
هذه . هكذا توضع المسألة . هكذا فقط توضع المسألة» .
(مقتطف من الكراس الصادر في ٥ ايار - مايو - ١٩١٨ ، راجع
اعلاه .)

ان قوتنا ، انما هي الوضوح المطلق وصفاء الذهن الكلي
اللذان نحسب بهما جميع القوى الطبقيّة القائمة ، الروسية منها
والعالمية ؛ وانبثاقاً من ذلك ، العزيمة الحديدية ، والثبات ،
والتصميم ، وروح التفاني في النضال . لنا اعداء كثيرون ،
ولكنهم غير متحدين ، او انهم لا يعرفون ما يريدون (شأنهم شأن
جميع البرجوازيين الصغار ، جميع المارتوفيين والتشيرنوفيين ،
جميع اللاحزبيين ، جميع الفوضويين) . بيننا نحن متحدون مباشرة
فيما بيننا ، وبصورة غير مباشرة مع البروليتاريين من جميع
البلدان ، ونحن نعرف ما نريد . ولهذا فاننا لا نقهر على النطاق
العالمي ، وان كان هذا الامر لا ينفي ابدأ احتمال هزيمة هذه
الثورة البروليتارية او تلك لفترة معينة من الزمن .

وليس عبثاً يطلق على عنصر البرجوازية الصغيرة اسم عنصر ،
لانه يمثل حقاً ما هو عديم الشكل ، غير محدد ، غير واع ، ما
بلغ منتهى هذه الصفات . ان اشباه نرجس من البرجوازية
الصغيرة يتصورون ان «الاقتراع العام» في النظام الرأسمالي
يقضي على طبيعة المنتج الصغير ؛ اما في الواقع ، فانه يساعد
البرجوازية على ان تخضع لنفسها صغار المنتجين المبعثرين ،
بواسطة الكنيسة ، والصحافة ، والمدرسة ، والبوليس ،
والجيش ، والفساد من اشكال الاضطهاد الاقتصادي . ان
الخراب والبؤس والوضع المضني ، كل هذا يثير الترددات :
اليوم ، الى جانب البرجوازية ، وغداً الى جانب البروليتاريا .
الطليعة البروليتارية المتمرسية هي وحدها القادرة على الصمود
للترددات ومعارضتها .

وقد بينت احداث ربيع ١٩٢١ مرة اخرى دور الاشتراكيين-
الثوريين والمناشفة : انهم يساعدون العنصر البرجوازي الصغير
المتروك ، على الانفصال عن البلاشفة ، على تحقيق «انتقال
السلطة» في صالح الرأسماليين والملاكين العقاريين . **والآن تعلم
المناشفة والاشتراكيون-الثوريون كيف يتقنعون بقناع
«اللاحيين»** . وعلى هذا ، اعطي البرهان الكامل . واليوم ، البلهاء
وحدهم يمكنهم ألا يروه ، الا يفهموا اننا لا نستطيع الاستسلام
للخداع والتضليل . ان مؤتمرات اللاحيين ليست صنماً
للعادة . انما هي ثمينة اذا كانت تتيح تقربنا من الجماهير التي
لم تمسها السياسة ، من ملايين الشغيلة العائشين على هامش
السياسة ، ولكنها ضارة اذا قدمت ركيزة للمناشفة والاشتراكيين-
الثوريين ، المتقنعين بقناع «اللاحيين» . ان هؤلاء القوم يشجعون
القتل ، ويساعدون البيض . ان مكان المناشفة والاشتراكيين-
الثوريين ، السافرون منهم والمقنعون بقناع اللاحيين ، لفي
السجن (أو في المجلات الصادرة في الخارج ، الى جانب البيض ؛
وبكل سرور تركنا مارتوف يرحل الى الخارج) ، لا في مؤتمر
لاحيي . وفي المستطاع ومن الواجب ايجاد وسائل اخرى لمعرفة
مزاج الجماهير ، للاقتراب منها . فليرحلوا الى الخارج ، اولئك
الذين يرغبون في ان يلعبوا لعبة البرلمانية ، والجمعيات
التأسيسية ، والمؤتمرات اللاحيية ؛ امضوا اليه ، الى مارتوف ،
تفضلوا وامضوا ، على الطائر الميمون ؛ روحوا وتذوقوا طيبات
«الديموقراطية» ؛ اسألوا ، من فضلكم ، جنود فرانجل (٣١) عن
هذه الطيبات . اما نحن ، فلدينا شيء آخر نعمله غير اللعب
بلعبة «المعارضات» في «المؤتمرات» . فنحن تطوَّقنا البرجوازية
العالمية التي تترصد اقل تردد من جانبنا لكي تعيد «جماعتها» ،
لكي تعيد الملاكين العقاريين والبرجوازية . اننا سنبقى في السجن
المناشفة والاشتراكيين-الثوريين ، السافرون منهم والمقنعون
بقناع «اللاحيين» .

وسوف نعقد صلات اوثق مع جماهير الشغيلة الذين لم
تمسهم السياسة ، وذلك بجميع الوسائل باستثناء الوسائل التي
تفسح المجال حراً امام المناشفة والاشتراكيين-الثوريين ، تفسح

المجال حراً امام الترددات المفيدة لميليوكوف . وسنبذل جهدنا على الاخص لكي نشرك في عمل السوفييتات ، وبالدرجة الاولى في العمل الاقتصادي ، المئات والمئات من اللاحزبيين ، من اللاحزبيين الحقيقيين من الجمهور ، المتحدرين من العمال والفلاحين البسطاء ، لا من اولئك الذين «تقنعوا بقناع» اللاحزبيين لكي يرددوا ، حسبما كتب لهم ، تعليمات المناشفة والاشتراكيين-الثوريين ، المفيدة جداً لميليوكوف . في جهازنا ، يعمل المئات والآلاف من اللاحزبيين ؛ وعشرات منهم يشغلون مناصب هامة جداً ، عالية المسؤولية . فيجب ان نجربهم في العمل اكثر ايضاً . ويجب ان نقدم اكثر من ذي قبل الآلاف والآلاف من الشغيلة العاديين ، لاجل امتحانهم ، وان نجرّبهم ونرفعهم بدأب ومثابرة وانتظام ، وبالمئات ، الى المناصب العليا بعد التحقق منهم بالتجربة .

وحتى الآن قلما يقدر شيوعيو بلادنا على فهم مهمتهم الحقيقية في القيادة ، وهي ان يمتنع المرء عن السعي الى عمل «كل شيء» «بنفسه» ، باجهد نفسه ، عبثاً ، بالانصراف الى عشرين عملاً دون انجاز واحد منها ، - بل ان يثبت من عمل العشرات والمئات من الاعوان ، وينظم الرقابة على عملهم من تحت ، اي من جانب الجمهور الحقيقي ؛ ان يقود العمل ويتعلم من اولئك الذين يملكون المعارف (الاختصاصيين) والتجربة في تنظيم الاقتصاد الضخم (الرأسماليين) . ان الشيوعي الذكي لا يخشى ان يتعلم من الاختصاصي العسكري ، رغم ان تسعة اعشار الاختصاصيين العسكريين قد يخونوننا لدن اول فرصة تسنح . ان الشيوعي الذكي لن يخشى ان يتعلم من الرأسمالي (ولا فرق اذا كان رأسمالياً ضخماً صاحب امتياز ، ام تاجراً وسيطاً ، ام رأسمالياً صغيراً تعاونياً ، الخ .) ، رغم ان الرأسمالي ليس خيراً من الاختصاصي العسكري . وقد تعلمنا في الجيش الاحمر كيف نكتشف الخونة بين الاختصاصيين العسكريين ، وكيف نعرف الاختصاصيين الشرفاء واصحاب الوجدان ، وكيف نستخدم ، على العموم ، الآلاف وعشرات الآلاف من الاختصاصيين العسكريين . ونحن نتعلم كيف نفعل الشيء نفسه (بشكل خاص) مع المهندسين ، مع المعلمين ، - رغم اننا نفعله اسوأ بكثير مما

في الجيش الاحمر (فهنا كان دينيكن وكولتشاك يحفزانا بقوة ، ويجبراننا على ان نتعلم باسرع وقت ، وبمزيد من الحمية والذكاء) . وسنتعلم كيف نفعل الشيء نفسه (بشكل خاص ، هذه المرة ايضاً) مع التجار الوسطاء ، مع العملاء الشراة الذين يشتغلون للدولة ، مع صغار الرأسماليين التعاونيين ، مع المتعهدين اصحاب الامتيازات ، الخ . .

ان جماهير العمال والفلاحين بحاجة الى تحسين وضعها على الفور . وسنتوصل الى هذا الغرض اذا اجتذبتنا الى العمل النافع قوى جديدة ، بما فيها الاحزبيون . وستساعدنا في ذلك الضريبة العينية وجملة من التدابير التي ترتبط بها . وعلى هذا النحو ، سنقطع من الجذور ، العامل الاقتصادي الذي يثير حتماً ترددات المنتج الصغير . اما الترددات السياسية التي لا تنفع الا ميليوكوف ، فاننا سنحاربها بلا هوادة . المترددون كثيرون . ونحن قليلون . المترددون غير متحدين . اما نحن فاننا متحدون . المترددون ليسوا مستقلين من الناحية الاقتصادية . بينا البروليتاريا مستقلة اقتصادياً . ان المترددين لا يعرفون ما يريدون ؛ انهم يودون ويخشون ، فضلاً عن ان ميليوكوف يمنع . اما نحن ، فاننا نعرف ما نريد . ولهذا سننتصر .

الخاتمة

نستخلص الرصيد .
ان الضريبة العينية تعني الانتقال من الشيوعية الحربية الى مبادلات اشتراكية منتظمة للمنتجات .
والخراب الاقصى ، الذي تفاقم بفعل سوء الموسم في ١٩٢٠ ، قد جعل هذا الانتقال ضرورياً وملحاً ، نظراً لاستحالة بعث الصناعة الكبيرة بسرعة .
من هنا ضرورة تحسين وضع الفلاحين بالدرجة الاولى .
الوسيلة : الضريبة العينية ، وتطوير التداول بين الزراعة والصناعة ، وتطوير الصناعة الصغيرة .

التداول انما هو حرية التجارة ، انما هو الرأسمالية . وهو مفيد لنا بقدر ما يساعدنا على مكافحة تبعثر المنتجين الصغار ومكافحة البيروقراطية ، الى حد ما . وهذا القدر ستوحي لنا به التجربة ، النشاط العملي . وليس في ذلك اي خطر على السلطة البروليتارية ، طالما البروليتاريا تقبض بحزم وثبات على مقاليد السلطة ، طالما تمسك في يديها بكل قوة وشدة النقليات والصناعة الكبيرة .

ان النضال ضد المضاربة ، انما ينبغي جعله نضالاً ضد الاختلاسات ومحاولات التهرب من اشراف الدولة وحسابها ورقابتها . وبفضل هذه الرقابة ، سنتمكن من توجيهه الرأسمالية ، المحتممة الى حد ما والضرورية لنا ، وجهة رأسمالية الدولة .

تطوير مبادرة المنظمات المحلية ، تطوير نشاطها المستقل ، تطويره في جميع الاتجاهات ، الى اقصى حد ، باي ثمن كان ، بغية تشجيع التداول بين الزراعة والصناعة . دراسة التجربة العملية في هذا الميدان . جعل هذه التجربة متنوعة قدر الامكان .

المساعدة على تطوير الصناعة الصغيرة التي تخدم الزراعة الفلاحية وتيسر انهاضها . كذلك تجب مساعدتها الى حد ما بتقديم المواد الاولى العائدة للدولة . والجريمة الكبرى ، ترك المواد الاولى بلا معالجة .

يجب على الشيوعيين الا يخشوا من «التعلم» على ايدي الاختصاصيين البرجوازيين بمن فيهم التجار ، وصغار الرأسماليين التعاونيين ، والرأسماليون . التعلم منهم بشكل آخر ، ولكن من حيث الاساس ، بالطريقة نفسها التي كانوا يتعلمون بها وتعلموا بها على ايدي الاختصاصيين العسكريين . ويجب التثبت من نتائج هذا «العلم» بالتجربة العملية وحدها : افعل خيراً من اختصاصيين البرجوازيين الذين يعملون الى جانبك ؛ توصل بهذه الوسيلة ، ثم بتلك الوسيلة ، الى انهاض الزراعة ، الى انهاض الصناعة ، الى تطوير التداول بين الزراعة والصناعة . لا تضمن بالانفاق «على العلم» ، فلا بأس من الدفع غالياً لقاء العلم ، شرط ان يعطي ثمرة .

مساعدة جماهير الشغيلة بجميع الوسائل ، الاقتراب منهم ، تقديم المئات والآلاف من الشغيلة اللاحزبيين الى العمل في الاقتصاد . اما «اللاحزبيون» الذين ليسوا في الواقع سوى مناشفة واشتراكيين-ثوريين يرتدون اللباس اللاحزبي على موضحة كرونشتادت ، فينبغي ابقاؤهم بعناية في السجن او ارسالهم الى برلين ينضمون الى مارتوف ، لكي يتمتعوا فيها ، بكل حرية ، بجميع طيبات الديموقراطية الخالصة ، ولكي يتمكنوا من مبادلة آرائهم بحرية مع تشيرنوف ، وميليوكوف ، والمناشفة الجورجيين .

٢١ نيسان (ابريل) ١٩٢١ .

المجلد ٤٣ ،
ص ٢٠٥-٢٤٥

صدر في كراس خاص اصدرته
في موسكو دار الدولة
للطبع والنشر في ايار (مايو)
١٩٢١

١ - بدأ لينين يكتب كراس « عن الضريبة العينية » في اواخر آذار (مارس) ١٩٢١ ، بعد ارفض مؤتمّر الحزب العاشر بفترة وجيزة ، وانهاه في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٢١ . اعطى الكراس تعليلاً عميقاً مفصلاً لضرورة الانتقال الى السياسة الاقتصادية الجديدة . جرى توزيع الكراس على نطاق واسع في البلاد السوفييتية ، ثم ترجم الى اللغات الاوروبية . - ص ١ .

٢ - **معاهدة بريست** ، معاهدة صلح بين روسيا السوفييتية والمانيا . تم التوقيع عليها في ٣ آذار (مارس) ١٩١٨ في بريست-ليتوفسك . كانت شروط الصلح في منتهى القساوة بالنسبة لروسيا السوفييتية ، ولكن المعاهدة امنت للدولة السوفييتية فترة آمنة للاستراحة ، واثاحت تسريح الجيش المتفسخ القديم ، وانشاء جيش جديد هو الجيش الاحمر ، والشروع بالبناء الاشتراكي وتطويره ، وتكديس القوى لاجل النضال المقبل ضد الثورة المضادة الداخلية وضد المتدخلين الاجانب . بعد ثورة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ في المانيا ، التي اطاحت بالنظام الملكي ، الغت اللجنة التنفيذية المركزية لعامة روسيا معاهدة بريست اللصوصية . - ص ٣ .

٣ - **الشيوعيون اليساريون** ، كتلة انتهازية في الحزب الشيوعي (البلشفي) في روسيا . ترأس الكتلة بوخارين ؛ انبثقت في مطلع عام ١٩١٨ لمناسبة مسالة عقد صلح بريست . تحت ستار من التعابير اليسارية عن الحرب الثورية ، زادت كتلة « الشيوعيين اليساريين » عن سياسة المغامرة الرامية الى جر الجمهورية

السوفييتية التي لم تكن تملك بعد جيشاً ، الى حرب ضد المانيا
الامبريالية ، وعرضت السلطة السوفييتية لخطر الهلاك .
وتحت قيادة لينين ، رد الحزب رداً حاسماً على سياسة
« الشيوعيين اليساريين » . - ص ٣ .

٤ - **الاشتراكيون-الثوريون اليساريون** ، حزب الاشتراكيين-الثوريين
اليساريين (الامميين) ، حزب للبرجوازية الصغيرة في روسيا . تشكل
تنظيماً في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ . قبل ذلك ،
كان الاشتراكيون-الثوريون اليساريون موجودين كجناح يساري
في حزب الاشتراكيين-الثوريين . اعترف الاشتراكيون-الثوريون
اليساريون شكلياً بالسلطة السوفييتية وعقدوا اتفاقية مع
البلاشفة سعيًا منهم للحفاظ على نفوذهم بين جماهير الفلاحين ،
ولكنهم سلكوا بعد وقت قصير طريق النضال ضد السلطة
السوفييتية . - ص ٦ .

٥ - «**نوفايا جيزن**» (الحياة الجديدة) ، جريدة يومية نصف
منشفية . صدرت في بتروغراد من ١٨ نيسان (ابريل) (اول
ايار - مايو) ١٩١٧ الى تموز (يوليو) ١٩١٨ .
وقفت الجريدة موقفاً معادياً من ثورة اكتوبر الاشتراكية
واقامة السلطة السوفييتية . - ص ١٠ .

٦ - «**فبريود**» («الى الامام») ، جريدة منشفية يومية ؛ صدرت
ابتداء من آذار (مارس) ١٩١٧ في موسكو كلسان حال المنظمة
المنشفية في موسكو . - ص ١٠ .

٧ - راجعوا : كارل ماركس . «نقد برنامج غوتا» . - ص ١١ .

٨ - **كيرنسكي الكسندر فيودوروفيتش** (١٨٨١-١٩٧٠) - اشتراكي-
ثوري . في سنوات الحرب الامبريالية العالمية (١٩١٤-١٩١٨)
اشتراكي-شوفيني . بعد ثورة شباط (فبراير) البرجوازية
الديموقراطية عام ١٩١٧ ، صار وزير العدلية ووزير الحربية
والبحرية وثم رئيس الحكومة الموقته البرجوازية والقائد الاعلى
للقوات المسلحة . بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية ، ناضل ضد
السلطة السوفييتية . في عام ١٩١٨ ، فر الى الخارج . - ص ١٢ .

٩ - راجعوا : فريدريك انجلس . «مسألة الفلاحين في فرنسا والمانيا» . -
ص ١٢ .

١٠ - «**الرجل المقلب**» ، بطل قصة بالاسم نفسه للكاتب الروسي

المعروف انطون بافلوفيتش تشيخوف . نموذج الرجل التافه الضيق الافق الذي يخاف كل جديد وكل مبادرة . - ص ١٥ .

١١- **تشيرنوف ف . م .** (١٨٧٦-١٩٥٢) - واحد من زعماء حزب الاشتراكيين-الثوريين . في ايار-آب (مايو-اغسطس) ١٩١٧ ، وزير الزراعة في الحكومة الموقته البرجوازية ؛ طبق سياسة تدابير القمع الصارمة ضد الفلاحين الذين استولوا على اراضي الملاكين العقاريين . بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية واحد من منظمي الفتن المعادية للسلطة السوفييتية . في عام ١٩٢٠ هاجر . - ص ١٦ .

١٢- **المناشفة** ، انصار التيار البرجوازي الصغير الانتهازي في الاشتراكية-الديمقراطية الروسية ، ناشرو التأثير البرجوازي في صفوف الطبقة العاملة . وقد اطلق عليهم هذا الاسم في المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي-الديموقراطي في روسيا المنعقد في آب (اغسطس) ١٩٠٣ ، اذ وجدوا انفسهم اقلية في نهاية المؤتمر عند انتخابات الهيئات المركزية للحزب ، في حين ان الاشتراكيين-الديموقراطيين الثوريين وعلى رأسهم لينين ، فازوا بالاغلبية . ومن هنا كان اسما للبلاشفة من الكلمة الروسية «بلشنستفو» وتعني «الاغلبية» والمناشفة من الكلمة الروسية «منشنستفو» وتعني «الاقلية» . كان المناشفة يسكرون في الطريق الانتهازي في الحركة العمالية . وبعد الثورة البرجوازية الديموقراطية في شباط (فبراير) ١٩١٧ ، اشترك المناشفة والاشتراكيون-الثوريون بالحكومة البرجوازية الموقته ، داعمين سياستها الامبريالية ومناضلين ضد الثورة البروليتارية ، التي كانت في صعود . بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية ، اصبح المناشفة حزباً معادياً للثورة صراحة ، ينظم المؤامرات والفتن ويشترك فيها من اجل قلب سلطة السوفييت . - ص ١٦ .

٢٣- **الجمعية التأسيسية** دعيت للانعقاد في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩١٨ من قبل السلطة السوفييتية . جرت الانتخابات الى الجمعية التأسيسية حسب لوائح موضوعة قبل ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ، فعكس قوام الجمعية التأسيسية مرحلة اجتازتها البلاد في تطورها ، مرحلة كان فيها ممثلو حزبي المناشفة والاشتراكيين-الثوريين وكذلك الكاديت يقبضون على زمام السلطة . فحصلت قطيعة حادة بين ارادة الاغلبية الهائلة من جماهير الشعب ، هذه الارادة التي وجدت لها تعبيراً في انشاء

السلطة السوفيتية وفي قراراتها ، وبين السياسة التي انتهجها القسم الاشتراكي-الثوري والمنشفي والكاديتي من الجمعية التأسيسية ، الذي يعبر عن مصالح البرجوازية والكولاك (الفلاحين الاغنياء) . رفضت الجمعية التأسيسية بحث « اعلان حقوق الشعب الشغل والمستثمر » الذي اقترحه البلاشفة ، والمصادقة على مراسيم مؤتمر السوفييتات الثاني بشأن السلم والارض وانتقال السلطة الى السوفييتات .

في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩١٨ ، حُلَّت الجمعية التأسيسية بقرار من اللجنة التنفيذية المركزية لعامة روسيا . - ص ١٦ .

١٤ - **بوغايفسكي م . ب .** (١٨٨١-١٩١٨) - واحد من قادة الثورة المضادة في منطقة نهر الدون . - ص ١٦ .

١٥ - في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي (البلشفي) في روسيا الذي انعقد من ٨ الى ١٦ آذار (مارس) ١٩٢١ ، اتخذ قرار بالاستعاضة عن المصادرة بالضريبة العينية ، الامر الذي اتاح للفلاحين حرية التصرف بفوائض منتوجاتهم وبيعها في السوق وشراء البضائع الصناعية الضرورية بواسطة السوق . - ص ١٨ .

١٦ - **سياسة «الشيوعية الحربية»** هي السياسة الاقتصادية التي كانت مطبقة في روسيا السوفيتية في مرحلة التدخل الحربي الاجنبي والحرب الاهلية (١٩١٨-١٩٢٠) . ان سياسة «الشيوعية الحربية» التي فرضتها ظروف الحرب ، اتصفت باقصى التمرکز في انتاج وتوزيع المنتوجات ، وبمنع التجارة الحرة ، وبالمصادرة العينية التي كان الفلاحون بموجبها يسلمون الدولة جميع فوائض المنتوجات الزراعية .

اخذت سياسة الشيوعية الحربية المكان للسياسة الاقتصادية الجديدة التي اصبحت في ظلها العلاقات البضاعية النقدية الشكل الاساسي للصلة بين الصناعة الاشتراكية والاقتصاد الفلاحي الصغير .

ان السياسة الاقتصادية الجديدة التي اجازت وجود العناصر الرأسمالية لمدة معينة وفي نطاق محدود ، مع ابقاء المواقع الاقتصادية الاساسية في يد الدولة البروليتارية ، كانت تستهدف تطوير قوى البلد السوفييتي المنتجة ، وانهاض الزراعة ، وتراكم الاموال الضرورية لبناء الصناعة الاشتراكية . - ص ١٨ .

١٧ - **كاوتسكي (Kautsky) كارل** (١٨٥٤-١٩٣٨) - احد زعماء

الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية والاممية الثانية ؛ في البدء
ماركسي ، فيما بعد ، مرتد عن الماركسية ، وايدولوجي اخطر
واضر اشكال الانتهازية ، اي الوسطية (الكاوتسكية) .
بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية ، وقف على المكشوف ضد
الدولة السوفييتية . - ص ١٩ .

١٨ - يورد لينين كلمات من قصيدة بوشكين «البطل» . - ص ٢٧ .

١٩ - المقصود هنا لينين «حول الصبائية» «اليسارية» والنزعة
البرجوازية الصغيرة» . - ص ٢٧ .

٢٠ - **الاولوموفية** ، نسبة الى اسم الاقطاعي اوبلوموف ، وهو بطل
رواية بنفس الاسم بقلم الكاتب الروسي غونتشاروف . - ص ٢٠ .

٢١ - يقصد لينين خطة كهربية جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية
السوفييتية ، التي وضعتها لجنة الدولة لكهربية روسيا .
اقر مؤتمر السوفييتات الثامن لعامة روسيا (١٩٢٠) خطة
كهربية البلاد . - ص ٢٨ .

٢٢ - **المحافظات والاقضية والنواحي** ، تقسيمات ادارية في روسيا
القيصرية بقيت في السنوات الاولى من عهد السلطة
السوفييتية . - ص ٣١ .

٢٣ - **مارتوف ل** . (تسيديرباوم ي . ا .) (١٨٧٣-١٩٢٣) - واحد
من زعماء الحنشفية . - ص ٣٤ .

٢٤ - راجع الملاحظة رقم ١١ . - ص ٣٤ .

٢٥ - المقصود هنا الاعمال المعادية للثورة التي ترأسها **كورنيلوف**
(١٨٧٠-١٩١٨) - جنرال في الجيش القيصري ، و**كولتتشاك**
(١٨٧٣-١٩١٠) - اميرال في الاسطول القيصري . وقد اعلن
كولتتشاك نفسه حاكماً اعلى لروسيا وذلك بتأييد من امبريالي
الولايات المتحدة الاميركية وانجلترا وفرنسا وترأس ديكتاتورية
البرجوازيين والملاكين العقاريين العسكرية في الاورال وسيبيريا
والشرق الاقصى . ادت ضربات الجيش الاحمر واتساع حركة
الانصار الثورية الى القضاء على الحكم كولتتشاك . - ص ٣٤ .

٢٦ - **الاممية الثانية** ، اتحاد عالمي للاحزاب الاشتراكية ، تأسس
في عام ١٨٩-١٨٩٠ . عندما نشبت الحرب الامبريالية العالمية
(١٩١٤-١٩١٨) خان زعماء الاممية الثانية قضية الاشتراكية
وانتقلوا الى جانب حكوماتهم الامبريالية ، فانهارت الاممية

الثانية . اعيدت الامة الثانية في مؤتمر برن (سويسرا) في عام ١٩١٩ . ولم ينضم اليها غير الاحزاب التي كانت تمثل الجناح اليميني الانتهازي في الحركة الاشتراكية .

الامة الثانية والنصف ، منظمة عالمية للاحزاب والجماعات الاشتراكية الوسطية التي خرجت من الامة الثانية تحت ضغط الجماهير الثورية ؛ تشكلت في مؤتمر فيينا في شباط (فبراير) ١٩٢١ . انتقد زعماء الامة الثانية والنصف الامة الثانية قولاً ، ولكنهم انتهجوا فعلاً في جميع أهم مسائل الحركة البروليتارية سياسة انتهازية انشاقية في صفوف الطبقة العاملة . في ايار (مايو) ١٩٢٣ ، اتحدت الامة الثانية والامة الثانية والنصف فيما يسمى الامة العمالية الاشتراكية . - ص ٣٥ .

٢٧ - يقصد لينين العصيان المعادي للثورة الذي نشب في كرونشتادت في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٢١ بتدبير من الاشتراكيين-الثوريين والمناشقة والحرس الابيض . استولى العصاة على كرونشتادت ، الامر الذي شكل خطراً على بتروغراد .

وجهت الحكومة السوفييتية وحدات من الجيش الاحمر لقمع العصاة . وارسل الحزب الشيوعي الى مهاجمة كرونشتادت اكثر من ٣٠٠ مندوب من ذوي الخبرة الحربية من مندوبي مؤتمر الحزب العاشر .

في ١٨ آذار (مارس) ١٩٢١ ، تمت تصفية العصيان كلياً . - ص ٣٧ .

٢٨ - **ماكدونالد (MacDonald) جيمس رمسي** (١٨٦٦-١٩٣٧) - سياسي انجليزي . احد مؤسسي وزعماء حزب العمال المستقل وحزب العمال . انتهج سياسة انتهازية متطرفة . في ١٩١٨ - ١٩٢٠ ، حاول ان يعيق نضال العمال الانجليز ضد التدخل المعادي للسلطة السوفييتية . - ص ٣٩ .

٢٩ - المقصود هنا مجلة المناشقة في المهجر « سوسياليستيتشيسكي فستنيك » (« البشير الاشتراكي ») التي اسسها مارتوف . - ص ٣٩ .

٣٠ - **آدلر (Adler) فريدريخ** (١٨٧٩-١٩٦٠) - زعيم الجناح اليميني في الاشتراكية-الديموقراطية النمساوية . - ص ٣٩ .

٣١ - **فرانجل ب . ن .** (١٨٧٨-١٩٢٧) - جنرال في الجيش القيصري . بارون . من نيسان (ابريل) الى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٠ ، الامر الاعلى « للقوات المسلحة بجنوب روسيا » التابعة للحرس الابيض . حطم الجيش الاحمر قوات فرانجل . - ٤٢ .

محتويات

٣	على سبيل المقدمة
٤	حول اقتصاد روسيا الحالي
١٦	عن الضريبة العينية ، وحرية التجارة ، والامتيازات
٣٧	الرصيد السياسي والاستنتاج السياسي
٤٤	الخاتمة
٤٧	ملاحظات

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا
تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة
الكتاب ، وشكل عرضه ، وطباعته ، واعربتم لها
عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكي بولفار ، ١٧
موسكو - الاتحاد السوفييتي



